

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

ترجمة الصفحات (206-241) من كتاب “ الثقافة

والسياق في السودان “ لمؤلفه :دانس تيولي

**Translation Of The Pages (206-
241)From The Book Entitled “culture
”And Context In Sudan**

Written By Dannis Tully

بحث تكميلي لإستيفاء متطلبات درجة الماجستير في

الترجمة

اشراف الدكتور

اعداد الطالب

محمد الطيب

احمد يعقوب آدم عبدالله
عبدالله

استهلال

بسم الله الرحمن الرحيم
قال تعالى (وقل رب زدني علماً)
الآية رقم 114 سورة طه

صدق الله العظيم

اهداء

الى اسرتي الكبيرة واسرتي الصغيرة

شكر وعرفان

الشكر والعرفان اجذله الى كل الدكاترة الاجلاء في جامعة السودان الذين اتاحوا لنا الفرصة لكي ننهل من علمهم الواسع ونتمنى ان يكون ذلك في ميزان حسناتهم وبصفة خاصة دكتور محمد الطيب في جانب الاشراف على هذه الترجمة بصبر وروح طيبة .

والشكر اجذله الى كل من وقف بجواري وساندني في هذه الترجمة وفي الطباعة والتنسيق ومنهم الاستاذ بيومي محمد والاستاذ رؤى الزين والاستاذ محمد مرتضى والاستاذة زكية يعقوب والاستاذ معاوية يعقوب .

وشكر خاص جداً للزوجة العزيزة نفيسة يحي التي لولاها لما وصلت الى هذه الدرجة العلمية.

المستخلص

تناول هذا الكتاب بعض الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بقبيلة المساليت ، تلك القبيلة السودانية التي يعود موطنها الاصل الى غرب السودان .

وهي مثل القبائل الاخرى بعاداتها وتقاليدها ومورثاتها .

اشتمل هذا الجزء من الكتاب على موضوعات محورية تتعلق بهذه القبيلة ، ويحى في مقدمتها التعرف على الارض من ناحية المساحة والسكن وكيفية وصول السكان الى امتلاك الارض ، الى جانب كيفية المحافظة عليها ، وعلاوةً على ذلك التعرف على ملامح العملية الزراعية والاعمال المصاحبة لها ومعرفة كل التفاصيل الدقيقة التي تتعلق بهذا النشاط . كما يتناول الجزء جانب المال عند القبيلة ومصادر الحصول عليه الى جانب الاجور وما يتعلق بالنقد عموماً . كما يصف البحث نظم الحكم التي تسير حياة هذه المجموعة قديماً وحديثاً .

يهدف هذا الكتاب الى معرفة بعض الجوانب الخفية عند افراد القبيلة في غير موطنها الاصل والذين عاشوا بعيداً عن تاريخ القبيلة في اماكن متفرقة في شمال ووسط السودان ، حيث انعدمت المصادر من مراجع وغيرها والتي تربطهم بتاريخهم وارثهم وضاعت عنهم الكثير من الحقائق المتعلقة بقبيلتهم ، والتي كانت تؤخذ عادةً عن طريق التاريخ الشفاهي و حكاوي الاجداد والجدات .

ABSTRACT

This part of the book discusses the cultural ,social and political aspects related to Masalit Tribe .The origin of such a Sudanese tribe gose back to western sudan and it is like the other sudanes . tribes by its traditions ,habits and heritage

This part includes central aspects related to this tribe .Firstly, it makes us know the area site, population and how they obtained the ownership of .the land and how it was maintained

Moreover, it makes us know the countenances of the agricultural process and accompanying work as the exact details related to these activities. The part also discusses the financial aspect of the tribe and all that generally concerned cash and . wages

The part also describes the government system which organized the life of this tribal group in old .and modern eres

The book aims to know some hidden aspects of individuals of this tribe in non-orginal home those who lived away from the tribe history in different places in northern and central sudan ,where written sources were not existent and more facts related to their tribes were lost for most of them , that were usually taken by verbal history from .grandfathers and grand mothers tales

مقدمة المترجم

للت ترجمة دور كبير وفوائد عظيمة سواء كان ذلك في الماضي او الحاضر او المستقبل وترجع هذه الفوائد والاهمية لأنها تعمل على ربط الشعوب مع بعضها البعض وفي ذلك تتم الاستفادة من خلال التعرف على العادات والتقاليد والثقافات واهمية ذلك تنعكس على التقديم والتطور وذلك من خلال اخذ الجوانب الايجابية ومحاولة تعديل السلبيات.

اما اذا تناولنا المشكلات التي تواجه المترجم فهي كثيرة ولكن يمكن التغلب عليها وحلها على الرغم من انها تحتاج لمجهود كبير خاصة عندما تكون هناك بعض المصطلحات التي لا توجد في المصادر المتاحة من مراجع وخلافه ومثال لذلك FURSHA,MALIKS SIDAL-FAS ولكن في النهاية يتم ايجاد حلول لها.

اهم ما يستفاد منه في عملية الترجمة هو الاعتماد على القواميس فمثلاً في هذه الترجمة كان الاعتماد على قاموس منير البعلبكي (المورد) الى جانب الرجوع للإنترنت.

قائمة المحتويات

الرقم م	الموضوع	رقم الصفحة
	الاستهلال	أ
	اهداء	ب
	شكر وعرفان	ج
	مستخلص البحث (عربي)	د
	Abstract	هـ
	مقدمة المترجم	و
	المحتويات	ز
1	نماذج متداولة للوصول الى الارض وتوزيعاتها	1
2	جدول رقم (5 - 2) مصادر ملكية الحقول المزروعة بواسطة مالكيها	2
3	جدول رقم (5 - 3) مصادر الحصول على الحقول خلافاً للملكية	4

4	جدول رقم (5 - 4) مصادر مداخل الحقول من قبل مجموعات الاعمار	9
5	جدول رقم (5 - 5) النسبة المئوية لملكية حقول النساء المكتسبة من ثلاثة مصادر	10
	1- من قبل مجموع العمر	
6	جدول رقم (5 - 6) و (5 - 7) مالکوا الحقول المزروعة عن طريق جنس وعمر الملاك	11
7	العمالة	17
8	جدول رقم (5 - 8) تقدير معاملات المنتج من المزارعين المسلات نتيجة للعمر	21
9	جدول رقم (5 - 9) كمية المدفوع لتأجير العمالة في عام 1979	32
1	النقد	38
0		
1	التباين (عدم المساواة) في الماضي والحاضر	45
1		
1	جدول (5 - 1) توزيع الارض الزراعية تحت الزراعة بواسطة الاسرة	53
2		
1	جدول (5 - 2) توزيع الارض الزراعية تحت الزراعة لكل رأس مال فرد بواسطة الاسرة	54
3		
1	جدول (5 - 3) توزيع المساحة المزروعة عن طريق الفرد الكبير من الاسرة	55
4		
1	جدول (5 - 4) توزيع الارض المزروعة لكل وحدة منتج من الاسرة	56
5		

بسم الله الرحمن الرحيم

نماذج متداوله للوصول للأرض وتوزيعاتها

جمعت المعلومات من عينة واسعة من الاسر فيما يخص الاراضي الزراعية التي كانوا يزرعونها او يتركونها بورا في ذلك الوقت ؛ استثيت الحقول غير المزروعة بواسطة الاسر التي اجرينا معها المقابلة لتجنب تكرار حسابها . وكانت البيانات قد اخذت من 441 حقلا والتي تقلص عددها الى 420 حقلا فعلا انحيازاً لتعدد الزوجات بمعنى استجابة الرجل الذي لديه زوجة واحدة في القرية وواحدة خارجها والتي اعطيت واحد ونصف من الوزن . انحاز مجموع المساحة الى عينه واسعة من الحقول مطابق للوقائع مدعى انها تصل الى 658 هكتار منها 72 هكتار

بور ؛ وهذه تشمل نسبة عالية للأرض المهجورة ذات التربة القاسية عديمة الفائدة في ظل ظروف هطول الامطار الحالية. في عام 1978م تركت حوالي 13 هكتار فقط من اراضي القوز بورا والحقول تزرع او تترك بور عن طريق 266 من المزارعين من 169 اسرة من العينة الواسعة . فيما يخص امكانية الوصول للمعلومات فقد سجلت لعدد 395 حقلا منها 280 مزروع او محروث من قبل المالكين و 115 او 29% مزروع من قبل غير مالكيها . بالنسبة للحقول المزروعة بواسطة مالكيها سئل

المزارعون عن كيفية نيلهم الملكية.؛ وبالنسبة للآخرين فقد سئل المستخدمون عن كيفية حصولهم على الحقول وماهي علاقتهم بالمالكين والاجابات مدونه بالجدول 2-5 و 3-5 .

جدول رقم (2-5) مصادر ملكية الحقول المزروعة بواسطة مالكيها (عينة واسعة) .

النسبة المئوية	عدد الحقول	موروثة من
8%	28	الاب
10%	23	الام
2%	5	الاخرين
20%	56	جملة الميراث
		اعطي عن طريق
20%	55	الاب
13%	37	الام
5%	13	اقارب آخرين
4%	12	الزوج
2%	4	غير الاقارب
43%	121	هدية كاملة
36%	100	حصل عليه من قطع الشجيرات

1%	3	من مصادر اخرى
100%	280	الجملة

اكثر من 70% من الحقول تزرع عن طريق مالكيها واكثر مصادر الملكية، والتي اكثرها في الغالب من قبل الآباء، تأتي في صورة هدية . عندما يكون للوالدين اكثر من ارض كافية هنالك فرضية احتمال مساعدة الطفل الذي بدأ يعمل بإعطائه حقلا ويشمل ذلك الطفل أيضا وعموما اذا هاجر أطفال احد المزارعين وهو يحتاج الي أرض اقل، يمكن أن يهديها لبعض المهاجرين وبإعطاء المرء حقلا لطفله او طفلة فإنه يكون بذلك قد شجعه على عدم الهجرة . كما تعطى الحقول للأقارب والآخرين اذا كان للمالك ارض متوفرة وهو غير محتاج لها . ايضا يعطي بعض الازواج الارض هدية لزوجاتهم . يستمر كل المزارعين تقريبا في الزراعة حتى الوفاة ومع كبر سنهم تقل متابعة الارض لذلك تقل المساحة المزروعة مما يدفعهم للتخلي عنها لذلك فإن اقل من نصف الارض قد ورثت ومثلها قد أعطيت في شكل هدايا .

من مصادر الملكية الرئيسة قطع الشجيرات من الارض البور والذي أصبح نسبيا مصدرا نادرا وحاليا أي ارض لا تزرع لمدة ثلاث سنوات تعتبر بور وتكون متاحة لأي فرد ليقطعها.

جدول رقم (3-5) مصادر الحصول على الحقول خلافاً للملكية.

قرض من	عدد الحقول	النسبة المئوية
الزوج	29	25%
الاب	14	12%
الام	7	6%
الزوجة	3	3%
الاقارب الآخرين	11	10%
غير الاقارب	19	17%
الجملة	82	71%
المقروضة بالثقة		

من		
الزوج	11	10%
الاب	7	6%
الاخ	3	3%
الاخت	3	3%
الزوجة	1	1%
الاقارب الاخرين	4	3%
غير الاقارب	4	3%
الجملة بالثقة	32	28%
مصادر اخرى	1	1%
الجملة	115	100%

ويبدو محتملا ان ذلك كان يأخذ مدة اطول لكي يفقد الشخص حقوقه في الماضي . والملاك الذين يجدون انفسهم غير قادرين على الزراعة من الممكن حماية حقوقهم بزراعة صف من الدخن حول الحقل حتى ولو لم يستطيع تنقيته من الاعشاب الضارة وهذا يعتبر استخدام مقبول لثغرة في الممارسة المحلية .

يحصل غير الملاك على الارض بالأساس في شكل قرض وأيضا عن طريق ما يسمى ' أمانه ' بمعنى (شهادة يعتمد عليها) والتعبير له رابطة دينية واخلاقية والتي تعني ان المستخدم يكون وكيل صادق للمالك . في الممارسة

عموما يتم تطبيقه في حقول المهاجرين الذين يعملون احتياط خاص لحقوقهم ويعرفون حقهم لاستئناف زراعتهم عند عودتهم . يعد الالباء اكبر مقرض للأرض للأطفال ولكن العدد الاكبر من الحقول المقروضة تزرع عن طريق زوجات المالكين . يعتبر الازواج اكثر احتمالا من الالباء في تمديد فترة القرض بدلا عن الهدية والسبب في ذلك احتمال وقوع الطلاق او الزواج مرة اخرى والرغبة في استعادة مواردهم

الا نه وبسبب ان الاستخدام يجلب معه بعض الحقوق ففي الغالب نجد انه من الصعب المحافظة على مكانة الارض في حالة القرض او استعادتها . وفي واحدة من القضايا الحديثة اقترض رجل ابنته وزوجها حقلا واستخدماه لعدة سنوات عندما رغب في استعادته رفضا وساندهما اهل القرية . وفي نهاية الامر اخذ الرجل صهره الى المحكمة وخسر القضية. ايدت المحكمة مبدأ استمرار الاستخدام والانسحاب العام للأرض من الاكبر الى الاصغر . وهناك عدد من قضايا الطلاق فيها اقترض الرجل زوجته حقلا وظل معها خاصة عند تربيتها لأطفال من ذلك الزوج

مما يجدر ذكره ان قليل من الحقول التي اعتبرت هدايا من قبل المزارعين الحاليين لا تزال تعتبر قروض من قبل مستخدميها السابقين لذلك يكون من الصعب

المحافظة على التنظيم بين القرض والهبة . ان استخدام مصطلح امانة ربما يكون استجابة من قبل العمال المهاجرين ولكنه لا يمنعهم من فقدان الارض ايضا كما هو موصوف ادناه .

ان مبدأ استمرار الاستخدام ينطبق ايضا في حالة الميراث . لو ان هناك أي ارض وضعها غامض فيما يتعلق ما اذا هي هبة او قرض يجب ان يكون مفصول فيها عند وفاة من مالکها المفترض . في 16 حالة سجلتها اغلب الحقول دائما تعود الارض الى ذلك الذي قام بزراعتها لو كانوا اطفال لميت . وفي احوال كثيرة فإن الاشخاص الكبار يزرعوا بالتعاون مع البنات . في قضايا مثل هذه البنات يستلمن الحقول .

في قضية واحدة حديثة نتجت المشكلة عند وفاة امرأة شابة (عمرها 29) وكانت تزرع مع زوجها والحقل يخص والدتها . واستمرت في زراعته لسنتين على الرغم من ان والدة الزوجة رفضت , علاوة علي ذلك ارجعته , ومع ذلك كبرت القضية بذهاب الزوج الى المحكمة واخذ حكما بالحقل الذي هو وزوجته استعاراه من امها بموجب ظروف مشابه . فترة الزراعة وحاجة الاطراف المتنوعة يقال انها تبقى عوامل مهمة . قد يكون مستقبل الميراث للحقول ايضا محدد شفها من قِبَل المالك امام الشهود .

بشكل خاص الغائب هو المشتري والمبيع للأرض الزراعية . سجلت حقل واحد فقط الذي تم شراؤه وهذا هو حقل الوادي في (بوغا) مناسب للبساتين؛ ومع ذلك بعض انواع الارض بيعت وشريت في المساحة المملوكة . الممارسة السابقة في أي مكان في السودان قطع ارض الوادي تصبح ملك للأشخاص الذين يزرعون فيها اشجار الفاكهة؛ والارض يمكن بعدئذ ان تباع منفصلة في حالة الرغبة . في (بوغا) حقول الوادي فوق الواحد هكتار تغيرت من مالك الى اخر مواقع الموطن يجوز احيانا بيعت مواقع البيوت في القرى النموذجية في السنوات الحديثة , مع انه نادر ؛ مع ذلك هذه الممارسة عادية في (بوغا) . مواقع المحلات في مكان السوق ايضاً بيعت على حساب من قَبْل المجلس الريفي وقد تباع بصورة شخصية . لذلك بيع الارض يبقى ؛ ومع ذلك الاغلبية الساحقة للحقول اراضي زراعية عادية وهي ليست موضوع بيع او شراء . على الرغم من حقيقة استخدام الحقوق في هذه يمكن الحفاظ عليها ونقلها ظلت ارض الملكية جماعية الى حد ان الفرد لا يمكنه عزل الارض عن المجموعة ولا يمكنه او يمكنها تحديد الحقوق فيها بطريقة غير مقبولة للجماعة .

هذا المظهر الجماعي لأرض الملكية يمنع الافراد من تجميع مساحات من الارض اوسع بكثير فعلياً عن امكانية

زراعتها . هذا من المحتمل تماماً تبديله لو في الارض حكم قضائي وضعها تحت حق حكم الافراد . الى هذا التاريخ لا يوجد مثل هذه السياسة , مع ان اصدار حق الملكية نتيجةً لقضايا قدمت للمحكمة مالت الى عدد صغير من الحقول . لم تراع أي حالة اختبار الذي حاول حامل سند الملكية بيع الارض .

أثرت جدلاً ذلك ان انماط استخدام الارض والوصول اليها تغيرت من نظام تبديل الزراعة والذي فيه اكتسبت اكثر الحقوق عن طريق قطع الشجيرات الى نظام فيه الارض تحت الزراعة المستمرة ومكتسبة عن طريق الفرد الواحد الى الآخر . هذه العملية على الاقل في مراحلها الختامية موثقة تحت مجموعة تحليل لعينة حقول واسعة نتيجة لأعمار مالكيها. ايضاً وضحت اثر الوصول لهذه الانماط مصحوبة مع عوامل اخرى على ملكية ارض الذكور والاناث .

يبين الجدول 4-5 الحقول 385 المعروف الوصول اليها واعمار الاشخاص المستخدمين لها , جمعت حسب اعمار ساكنيها مع الرقم المساوي تقريباً في كل الحقول (اعلى تمثيل لعمر 30 و 40 بسبب التقريب المانع للتقسيم الافضل) . وكما ذكرت سابقاً فإن اكتساب الارض عن طريق قطع الشجيرات يوضح تدني الارقام في مجموعات الصغار .

الميراث اقل اهمية للصغار لان اكثر آبائهم على قيد الحياة ؛ من جانب آخر الارض المستعارة مصدر اكثر اهمية للأرض للصغار لانهم دائماً لا يملكون ما يكفي او أي أرض . العديد من هذه الحقول اكتسبت مكانتها اخيراً من الهدية او الميراث .

وبوضوح لاحظت ان حقوق الارض تتحقق ويحافظ عليها من خلال استخدام الارض . ايضاً لاحظت في الفصل الاخير ان الذكور منشغلين جراً بأمر الهجرة , لانهم غائبين اكثر الوقت وصعب عليهم اكتساب حقوق في أرض آبائهم او حفظ حقوق فوق ملكهم .

جدول رقم(4-5) مصادر مداخل الحقول من قبل مجموعات الاعمار (عدد الحقول) .

مصادر مداخل المالكين	فوق 50 عام	41- 50	30- 40	تحت 30
الميراث	14	20	10	12
الهدية	14	31	37	33

من قطع الشجيرات	52	25	15	8
آخر	3	1	0	0
غير المالكين				
القرض	7	12	30	31
امانه	2	3	13	14
آخر	0	0	0	1
الجملة	91	91	104	99

ادارة وزن الارقام سبب بعض المجاميع غير الدقيقة
النساء اكثر بكثير احتمالاً من الرجال ان يكن حضوراً في
الزراعة في سن المراهقة وفي السنوات المبكرة من
الزواج . لأنهن يحتجن للأرض ويزرعن مع آبائهن مثل
المراهقين , النساء الصغار من المحتمل اكثر من الرجال
ان يحصلن على الارض مثل الهدايا عند زواجهن . تميل
اغلب ملكية ارض الاناث الموضحة في الجدول 5-5
كهدايا اصبحت المسيطر على الارض التي يمكن الوصول
اليها , والنسبة من الهدايا التي منحت للنساء ايضاً ازدادت
من 57% الي 79% . ايضاً من خلال مجموعات الكبار
ورث الرجال اكثر الحقول ؛بين الفئات الاصغر سناً
الغالبية موروثة من قبل النساء . يستمر الرجال في قطع
تقريباً ثلثي الحقول من الشجيرات , لكن هذه تمثل فقط

15% من الحقول المملوكة في المجموعات الاصغر مقارنةً مع 63% في الاكبر.

جدول رقم (5-5) النسبة المئوية لملكية حقول النساء المكتسبة من 3 مصادر هي من قبل مجموع العمر

صدر المداخل	فوق 50	41-50	30-40	تحت 30
الميراث	36	40	60	59
الهدية	57	68	73	79
قطع الشجيرات	36	24	33	25

جدول رقم(5-6) مالكو الحقول المزروعة عن طريق جنس وعمر الملاك

مجموع الارقا م	الاناث		الذكور		عمر الملاك
	النسبة	الرقم	النسبة	الرقم	
83	39%	32	62%	51	فوق 50
76	40%	35	54%	41	41-50
62	62%	38	38%	24	30-40
53	66%	35	34%	18	تحت 30
274	51%	140	49%	134	الجملة

**ملاحظة:- المربع المقد ر قيمته تحت المستو
ى 004 و 0**

**جدول (5-7) علاقة المالكين مع المزارعين غير
الملاك نتيجة لجنس المزارعين**

علاقة المالكين بالمزارعين		جنس المزارع	
		ذكر	انثى
الزوجة		4	35
الام		3	4
الاب		8	13
الاخت		0	3
الاخ		1	3

9	5	اقارب آخريـن
11	12	غير القارب
78	33	الجملة

جنس المالك غير مسجل لتصنيف الاقارب الاخريـن وغير
الاقارب .

مع ذلك , الانماط التقليدية للأرض التي يمكن الوصول اليها , في بيئة من ندرة الارض وهجرة الذكور يكون لها أثر يعزز التقسيم الجنسي الجديد على العمل الذي فيه النساء ينزعن الى تخصص اكبر في الزراعة, بينما الرجال اقل عملاً في الزراعة واكثر اعتماداً على زوجاتهم في الحقول . ظلت اغلبية الحقول مملوكة من قبل الرجال , لكن مجموعة التحليل توحي ان النساء يملكن ويزرعن اكثر الارض في كل عقد من الزمن مستقبلاً . هناك اثر استرجاعي ايضا ؛ اقل ارض لدى الرجال اقل احتمالاً لديها ان تعيش في دار مساليت ؛ ومع ذلك اصبحوا اقل احتمالاً لاكتساب الارض . يقود تقسيم العمل الى تقسيم السكان الى الاناث المزارعات والامهات في الغرب وذكور مهاجرة تقضي على الاقل جزءاً من زمنها في الشرق .

الواقع هو تحكم المرأة في معظم الارض الزراعية وهذا يجعلها شخص له مقدار وقيمة ويعتمد عليه ولكنه غير مزود بمبدأ اساس الرخاء الاقتصادي . اثوية الزراعة نتيجة مباشرة لترك الفرص المحلية من قبل الرجال بوجود فرص جيدة في اماكن اخرى ؛ والنساء غير قادرات على الهجرة بشكل مستقل (مقارنة الحلف ومرسوم 1979م) . ثار جدل بان الانتاجية الزراعية انخفضت بسبب كثرة الاستخدام وقلة هطول الامطار. والنساء ايضاً عزفن عن الزراعة بسبب تعارض المسئوليات المنزلية والذي كان سبب في قلة رأسمال الفرد في زراعة الفول السوداني وقلة الانتاجية . بالإضافة لندرة الارض باستمرار اصبحت مشكلة للاثنيين معاً الرجال والنساء وهذه المشكلة تطورت بسبب عدم المساواة في تقسيم الارض .

تشمل كمية الارض تحت الزراعة كل التي امتلكت او المستعارة من قبل كل افراد الاسرة وهى موضحة في الشكل (1-5) . هناك تجمع قوي حول متوسط القيمة 1,3 هكتار وبينما 18% من الاسر لها اكثر من 5 هكتار, فقط 3% لها اقل من واحد هكتار . هذا يجب ان يُفسر في شروط كفاية الارض لتلبية احتياجات الناس . متطلبات الدخن للاستهلاك الاساسي في هذا الاقليم عادةً

ما تقدر بحوالي 250 كيلوجرام للفرد الواحد يشمل الكبار والصغار.

(Barth 1967 a:dewilde 1967 b:344)
(faulkinham 1977)

وكما ذكرنا سابقاً تبلغ انتاجية الدخن لكل هكتار من متوسط 400 كيلوجرام في معدل السنة الفقيرة و 600 كيلوجرام في معدل السنة الجيدة تقريباً . في 500 كيلوجرام للهكتار تحتاج الاسرة نصف هكتار لكل فرد لتلبية الاحتياج الاساسي لاستهلاك الدخن في المتوسط . كما يتضح في شكل (5-2) 14% من الاسر ليس لديها 5% رأسمال للهكتار للفرد او ارض كافية لتلبية اساسياتهم من مطلب الدخن في متوسط العام . يشمل التحليل الكامل التنوع السكاني للأسر الى جانب العمل الحاضر, لكن النتائج الاولى تشير الي ان الطرق التي نوقشت مدعومة بشكل اقوى من قبل هذا التحليل .

بالإضافة الى الدخن في استهلاك الاسرة يحتاج الناس الى الدخن او الفول السوداني لبيعه من اجل شراء المواد الغذائية والملابس و سلع السوق الاخرى , بالإضافة الى دفع الضرائب . ومن ناحية ثانية التحليل الكامل لاقتصاد العائلة يكون خارج حجم هذا العمل , لكن القول تقريباً ان الاسرة تحتاج الى رأسمال للفرد 50 جنيه سوداني سنوياً لتعيش في مستوى مريح او 15 جنيه

سوداني للفرد في الشهر لعائلة متوسطها 3,6 فرد. في النقاش السابق لعائدات الزراعة وجد ان انتاجية الدخن تحت الظروف الملائمة تتراوح في المتوسط من 35 ال 54 جنيه سوداني لكل هكتار بينما للفل السوداني العائد 59 -124 جنيه سوداني لكل هكتار . اخذ المتوسط من هذه الارقام يدل على ان الاسرة قد تحتاج 1,12 هكتار بالنسبة للدخن او 0,55 هكتار بالنسبة للفل السوداني لكل فرد لتلبية هذا المستوى في النموذج العام . افتراض التقسيم يكافئ 84% هكتار للفرد مطلوب لتلبية هذا الاحتياج المالي .

تحتاج الاسرة 1,3 هكتار تقريباً للفرد لتلبية هذا المستوى وذلك يتضمن احتياجات استهلاك الدخن . فقط ثلث من الاسر لديها مثل هذه الارض الواسعة ولذلك يمكن تجهيز احتياجاتهم من خلال الزراعة وحدها وحتى لو افترضنا ان هذه الاسر يمكن ان تجهز نصف حاجتها المالية من غير النشاطات الزراعية , فقط 52% من الاسر لها الارض الكافية وهي 92% هكتار لهذا المستوى من الاستهلاك . وفي حالة انخفاض معدل هطول الامطار كما حدث في العام 1978م , فإن متوسط احتياج الارض لتلبية مثل هذا المستوى من خلال الزراعة قد يكون 1,6 هكتار للفرد والذي تجاوز المساحة المزروعة ب 78% من السكان . لذلك يعيش كثير من

السكان وهم قريبين جداً من الحد الأدنى من المستوى المقبول للاستهلاك , ولان هطول الامطار في انخفاض هذه النسبة تزداد بسرعة .

علاوةً على ذلك , تزداد ندرة الارض استناداً على مجموعة تحليل امتلاك الارض بناءً على العمر . لو اعتبرنا عمر افراد الاسرة هو متوسط عمر الرجل ومتوسط عمر المرأة او العمر للشخص الكبير الواحد في حالة الرجل او المرأة غير المتزوجين يكون نصف جميع الاسر تحت عمر 45. ضمن هذه الاسر 82% ليس لديها 1,3 هكتار لرأسمال الفرد أي ما يكفي لتلبية الاستهلاك والمال المطلوب تحت الظروف المثالية , مقارنةً ب 51% من الاسر عند 45 او اعلى . على الرغم من الواقع ان المزارعين اعطوا اراضي كبيرة لأطفالهم , الا ان متوسط مساحة الارض للفرد وسط المزارعين الذين اعمارهم 45 واكثر هو 1,43 هكتار مقارنةً ب 95% هكتار وسط النصف الاخر من صغار الاسر . في هذا المستوى اكثر الاسر الصغيرة في دار مساليت محصورة في مستوى متواضع من العيش في افضل الظروف, مالم يكن لها مصدر اساسي من الدخل غير الزراعي . كما ذكر سابقاً ,العائلات الاكثر ضغط على الارض ان يهاجر بعض افرادها مما يزيد من الارض المتبقية لكل افراد الاسرة وتنتج التحويلات المالية من حين آخر .

لا تعاني كل الاسر من ندرة الارض باعتبارها خطراً يهدد من حاجة الاستهلاك ؛ 27% من الاسر تزرع الحد الأدنى من 1,5 هكتار للفرد و 14% تزرع اكثر من 2 هكتار للفرد .

(جدول 5-2) هذا يشمل الناس اللذين ورثوا مناطق كبيرة ابقوها تحت الزراعة, بالإضافة بعض المزارعين الذين قطعوا حقول ضخمة لأنفسهم قبل ان تستنزف اراضي الشجيرات . كما اشرنا سابقاً فأن التجار او آخرين الذين يملكون المال غالباً ما يكونوا قادرين على استعارة الارض لزراعة الفول السوداني. في ضوء نقاشنا لحقوق الارض يمكن ان نفهم ان التاجر جدير بالثقة عند الاعارة , مفتقراً لأساس القرابة للمطالبة بحقوقه الدائمة ؛ علاوةً على ذلك فإن زراعتهم للفول السوداني تنظف التربة من الاعشاب الضارة. التجار وآخرون الذين يزرعون الفول السوداني مع العامل المستأجر يعارضون زيادة تحكم النساء على الارض ؛ وبسبب قوة وضعهم الاسري فإن التجار والرجال الآخرين اصحاب الاموال , دائماً ما يمكنهم الوصول الى أرض زوجاتهم واستخدامها لزراعة محاصيل التصدير.

لذلك , بعض الناس لديهم امكانية حفظ اراضي كبيرة تحت سيطرتهم اما ان يكونوا في شكل افراد او أسر . والتراكم محدد من قبل الطلب العام على الارض ومن قبل النماذج المحلية للوصول للأرض؛ فقط 17% من الاسر لها اكثر من 5 هكتار من الارض وفقط اسرة واحدة لها اكثر من 9 هكتار (شكل 5-1) والتي تعتبر اقل كثيراً من مستوى مشاريع الطلمبات او المشاريع الآلية في شرق السودان . ومع ذلك قياساً على المستويات المحلية فإن 5 هكتار يمكن ان تكون اساس للأمن والعيش الأكثر راحة خاصة لو تمكن الفرد من توظيف عامل لزراعة الفول السوداني في جزء منها . وبزراعة الفول السوداني في هكتارين والدخن في ثلاثة , فإن مثل هذه الاسرة يمكن ان تشعر بان في امكانها اطعام نفسها حتى عند قلة الامطار والحصول على اموال كافية لاحتياجاتها الأساسية في معدل العام من الزراعة وحدها . اذا كان الشخص لديه المال لاستئجار العمالة , فملكية او استعارة مثل هذه الارض الواسعة يمكن ان تكون ذات دور فعال في عمليات تراكم رأس المال مثل ما اكتشفها التجار المحليين , لذلك طبيعة الارض باعتبارها ثروة قد تغيرت بشكل جزري في العقود الاخيرة . من كونها اساس مجاني اقتصرت السيطرة فقط على كمية العمل للشخص لديه الاراضي المتاحة للزراعة وان تكون الارض محددة جيداً , لبعض الناس نقص الارض جعلها مستحيلة لهم للعيش في دار مساليت بينما للآخرين الارض الصغيرة المستأجرة تحدد لهم الحياة في هامش العيش . وبالنسبة لهؤلاء الناس فإن مصادر ارضهم تحدد لهم الكميات الكبيرة من العمالة المستخدمة في حقولهم الخاصة لعكس العلاقة السابقة بين الارض والعمالة . مع ذلك بالنسبة لهؤلاء الذين لديهم امكانية الوصول لكميات

واسعة من الارض . العامل ظل أهم عائق ؛ يجب ان يكونوا قادرين على تحريك عمالة كافية لزراعة الارض من اجل الحصول على ربح منها ولأجل ذلك الامر وببساطة المحافظة عليها . التقنيات لأجل حركة العمالة وطبيعة العمالة باعتبارهم ثروة عانت من تغيرات كبيرة مثل تلك المتضمنة الارض وذلك بسبب الندرة النسبية للأرض والعمالة المهاجرة واستخدام الاموال . وأتحول الآن لمناقشة الوصول للعمالة في اقتصاد المساليت.

العمالة

يستغل المزارعون عدد من مصادر العمالة في اكمال زراعتهم . اغلب العمالة فردية ؛ بمعنى ان المزارعين يعملون في حقولهم الخاصة . ايضاً قد حصلوا على كمية متنوعة من العمالة وسط اسرهم . او يعطوها الاسرة , يوجد تبادل العمال بأنواعه المختلفة وكذلك تأجير العمال . كل هذا بشكل ما منذ (فترة ما قبل الاحتلال) ولكنها تغيرت في طبيعتها وفي اهميتها النسبية مع اندماج دار المساليت في الاقتصاد العالمي . اشكال اخرى للسيطرة على العمالة مثل الرق والسخرة ؛ اصبحت تقضي على تنوع طرق استخدام العمل التي ناقشن طرقهم الحالية ومراكزهم السابقة في اقتصاد المساليت وعملية تحويلاتهم .

اساس زراعة المساليت في الماضي والحاضر اصبحت عملاً فردياً . وكما اشير في الفصل الرابع يزرع الافراد بصورة مستقلة لحد كبير لتوسعة المساحة وتقريباً دائماً

توزع المسؤولية على الاساس الفردي في أي حقل . إن العودة الى الزراعة عادةً ما تكون تحت سيطرة المزارع الاول . ومع ذلك يعادل الاستهلاك داخل الاسرة انتاج كل الافراد وهناك بدرجة كبيرة توسع في حجم مساهمات الاستهلاك خاصةً في حالة الغذاء . يدرك الأزواج والزوجات هذا المظهر المشترك لدرجة انهم يعيرون الارض لبعضهم البعض ويساعدون بعضهم البعض في الزراعة . تحليل الاقتصاد المنزلي معقد جداً بحيث لا يمكننا تناوله هنا ؛ لذلك التحليل الكمي للبيانات من العينة الواسعة ينحصر على مستوى الاسر, بينما الاختلافات بين استراتيجيات المزارعين الذكور والاناث وبين أولئك الكبار والاطفال تم وصفها بصورة اشمل .

يناقش الفصل الرابع متطلبات العمل لعدد من المحاصيل . يكون العمال اكثر ندرة في ذروة الموسم واعني الفترة الاولى لإزالة الاعشاب من الدخن وفي أول نظافة وزراعة الفول السوداني . تمت الاشارة الى ان الاستهلاك الفعلي للعامل , في الايام المليئة بالعمل يتطلب الدخن 7 أيام للهكتار في هذه الفترة بينما الفول السوداني يتطلب 14 يوم للهكتار . 18% من أي هكتار (متوسط القرية) اذا زرعة فول سوداني , فذلك يتطلب 8,3 يوم في هذا الموسم. وهذا يتطلب العمل بسرعة قصوى وترك كل الواجبات الاخرى الامر الذي يعتبر غير

عملي بالنسبة للفترة الممتدة . اذا افترضنا ان كل يوم رابع غير مستهلك في العمل الزراعي, اذاً 11 يوم مطلوبة للهكتار في هذا الموسم . يغطي هذا الموسم 4 اسابيع بالرغم من ان المزارعين يحاولون ازالة اعشاب الدخن خلال الثلاثة اسابيع الاولى والفلول السوداني خلال الاسبوعين الاولين .

بهذا المستوى يمكن للكبار زراعة فقط 2 هكتار للفرد في ذروة 3 اسابيع . 50% من كل الاسر لهم اقل من 2 هكتار بموجب الزراعة لكل فرد كبير و 30% من الاسر لها 1.5 هكتار او اقل (جدول 3-5). لا يمثل امر اتمام الزراعة مشكلة بالنسبة لهذه الاسر . ومع ذلك حتى في هذا النطاق مصادر اخرى من العمالة تكون مرغوبة واحياناً ضرورية على حسب ظروف الشخص . العمل القليل نفسه جذاب خاصةً اذا كان الشخص كبير او مريض والتوقيت ايضاً قد يمكن ان يحسن بجعل العمل يؤدي بسرعة اكبر . مع المساحات الكبيرة او النسب العالية للفلول السوداني تحت الزراعة , اصبح استخدام العامل على نحو متزايد في الاهمية ويحتاج انجاز العمل الى المساعدة . في 11 يوم لكل هكتار فإن الرجل والمرأة الذين معهما 5 هكتار او غير المتزوجين الكبار الذين معهم 2,5 هكتار يحتاجون الى 5 اسابيع لإكمال العمل لإزالة الاعشاب اذا حصروا انفسهم في عملهم الخاص حتى آخر

ما يمكن من الزمن . وكما يتضح في الشكل (5,3) 33% من الاسر لهم اكثر من 2,5 هكتار للفرد الكبير . يدعم هؤلاء المزارعين عمالهم بعدة طرق لحل هذه المشاكل .

بالإضافة الى الزوج فإن الكبار يمكنهم كسب العمل بواسطة اطفالهم . في المبدأ الامهات لهن حقوق مساعدة خاصة من جانب اطفالهن وفي العموم يساعد الاطفال امهاتهم اكثر بكثير من آبائهم . هذه جزئياً ما يعدل السلبية المتعلقة بالمهام المنزلية المتضاربة ولكن هذا فقط ينطبق عندما يكون الاطفال في عمر ملائم . البنات يقمن بمساعدة كبيرة لأمهاتهن فقط قبل الزواج ويقال ان سبب ذلك ان ام البنت تستقبل مساهمة كبيرة من ثروة العروسة بالإضافة الى خدمة العروسة من صهرها الجديد . وكذلك نجد من المعقول ان يساعد الاطفال آبائهم احياناً وهذا يحدث حقيقة في حالة الاطفال المراهقين . في هذا العمر يتفاعل الاطفال كثيرا مع آبائهم بصورة عامة مثل ما كان من قبل وايضاً يأتوا للاعتماد عليهم لزيادة حاجتهم المالية . أحياناً يستأجر الاباء ابنائهم بالمال وايضاً قد يجندوهم ضمن مجموعات عمل لمدة مع افراد من خارج الاسرة . يُعطى الاطفال الكبار قطعه ارض من ملكهم لزراعتها (5%) من الارض المزروعة في عام 1978م كانت عبارة عن قطع زرعة

بصورة مستقلة من قبل الاطفال) عندما زرعوا الدخن كان الحصاد مشتركاً مع آبائهم ؛ لكن عادة يحفظ الاطفال عائداتهم من زراعة الفول السوداني لشراء الملابس او للترفيه . هذا يخفف للآباء جزءاً من الاعباء المتعلقة بحاجتهم المالية بينما يحل مشكلة توظيف العمالة.

يشكل هؤلاء الاطفال اهم جزء من اجمالي القوة العاملة . في العينة الواسعة قدرت نسبة القرابة في العمل الزراعي لكل فرد في مجموعة اعمار متنوعة من قبل معاملات مسجلة في (جدول 5-8) مستندة على الملاحظات والبيانات من عقود العمل . من هذه القاعدة 22% من القوة العاملة تعتمد على الاطفال . لو حشد كل هؤلاء الاطفال في هذه النسبة ضمن اسرهم فقط , فإن ثلث الاسر يكون لها ارض تحت الزراعة بزيادة 2 هكتار لكل وحدة منتجه (جدول 5-4) وفقط 7% سوف يتجاوز 3 هكتار لكل منتج . ومع ذلك , هناك طلبات اخرى على عمالهم بالإضافة الى مشاكل الاستخدام . الذكور المراهقين لهم خيار هجرة العمالة كما ناقشنا ذلك مسبقاً ؛ بالإضافة الى ذلك نجد أن هذه المجموعة العمرية تعمل على المساهمة غير المتكافئة في القوة العاملة المستأجرة واطراف العمل .

جدول (5-8) تقدير معاملات المنتج من المزارعين
المسلات نتيجة للعمر

العمر	معاملات المنتج
0-8	0
9-13	0.3
14-20	0.7
21-70	1
فوق 70	0.8

بسبب الخيارات من ناحية وبسبب ان آبائهم قد يكونوا فقراء ولا يوفرول لأطفالهم كثير من طرق المكافآت من ناحيه اخري, فإن عمل المراهقين خاصة الذكور لا يلبوا رغبة ابائهم ويتذمر الاباء من مستوى الاحترام والطاعة التي لا يمكن ان تكون بالطريقة المستعملة وبينما هذا الرأي بلا شك بسبب جزء من التغير في وجهة النظر التي تأتي مع العمر هذا يوافق التقارير من شرق السودان نتاج الميول مع تكامل في الاسواق

((Duffield 1981 :68-67:o prien 1980:393,458
وقابل للتصديق من حيث التغير في ظروف الصغار . اذا لم يعطوهم آبائهم ما يريدونه او اذا كانوا ايضاً اكثر مطالبة يمكن ان يذهبوا الى اي مكان آخر في دار

المساليات في موسم الامطار ويمكن ان يوفرُوا مبلغاً كافياً لاحتياجاتهم العاجلة مع توفر الطعام والمأوى . بدلاً من ذلك يمكنهم المغادرة ويمكن ان يبقوا مستقلين في وادي النيل . الصغار ليسوا مثل المعتمدين على آبائهم في ترتيب زواجهم كما كانوا من قبل وعادة لا يستطيعوا توقع حتى وقت متأخر في مسيرة حياتهم .

لذلك من المحتمل ان يكون صحيحاً أن الصغار ولا سيما المراهقين الذكور على الأرجح هم الى حد ما اقل حماساً حول مساعدة آبائهم الآن مما كان عليه في الجيل السابق . بالإضافة انه ربما كان دائماً صحيح أن الاطفال لديهم اكثر إثارة للاهتمام للقيام بالكثير من الامور بدلاً من العمل لآبائهم وعلاوةً على ذلك الاطفال كبار السن بما فيه الكفاية يكونوا موجودين في الاسر ذات الاقلية لذلك العامل العائلي شكل مهم من استقدام العمالة له حدوده . زيادة هذه تمت بواسطة تكامل الاسواق حتى ان عمل الشباب في العائلات الغنية ديمغرافياً تحولت للهجرة واجور اليد العاملة بدلاً من فائض الانتاج من مستوى الاسر . هنالك عدة انماط من تبادل العمالة والتبرع والعديد من هذه تقع ضمن عالم ” اقتصاد المنح“،

(Boulding 1973)) في تلك التي تنفذ فيها دون الاشارة الى قيمة التبادل التي تضمن العمل . في هذه احترام

لتبادل العمل خارج العائلة يشبه الصرف داخل الاسرة الذي ينفذ في الكناية من المعاملة بالمثل المعمم على الاقل في المبدأ نظراً الى تقديم المساعدة التي لا تحصى في القرية او غيرها مع الشخص منهم له علاقات شخصية ليس لها عد قياس تعويض على النقيض من العمل للتأجير المعمم للمعاملة بالمثل والذي يشير الى ان المعاملات هي صفقة بشكل إثاري في خط المساعدة .

(Sahilins1972:193-194 embphasis added)

تبادل العمالة والتبرع بها يتم تنفيذ واحد من المستويات الاصغر واقل رسمية من هذه هو مساعدة بسيطة من شخص الى الشخص الاساسي . هذا اكثر شيوعاً يحدث بين الاقارب مثل الامهات والبنات ولكن الجيران والاصدقاء يمكن ان تتوقع مساعدة بعضهم البعض اذا وجدوا ان واحد منهم هو في حاجة خاصة واذا المسئوليات الشخصية لا تضغط عليه من الشائع بالنسبة لهم المساعدة في وقت آخر . من وجهة نظر سكان القرية المعونة المتبادلة جيدة جداً وغير ملحوظة وأن جمع البيانات بشأن هذه المسألة صعبة نوعاً ما للتنفيذ . نظرة عدد قليل من الناس أن هذه المساعدة جديرة بالإشارة لذلك هي بشكل ثابت تقدم نفسها للدخلاء يصادفهم الواحد بشكل مستمر جيران يساعد بعضهم الآخر بانتزاع قشرة الحبوب او صنع الخمر او تخفيض

الحليب لصنع الزبدة او العمل على تنفيذ العديد من المهام تأكيد على قيمة المساعدات المتبادلة في موسم إزالة الاعشاب عندما يعتبر النموذج السيئ السير في الطريق من دون حمل الطورية والسبب من المتوقع ان الواحد يتوقف للمساعدة حتى لو لفترة وجيزة في أي مجال حيث يصادف الواحد مزارع آخر في العمل . حتى أولئك على ظهور الخيل في طريقها الى السوق في كثير من الاحيان تقدم المساعدة يصر حتى أن يغادر المزارع . على أكثر المستوى الشكلي للمؤسسات إدارة عمل الاطراف والعمل الجماعي . الاول والى حد ما محدود وعادةً يقتصر على مجموعة من الشباب الذين يوافقون على التناوب في زراعة كل حقول اخرى . والاخير هو الاكثر شيوعاً من مجموعة العمل أو النفير والذي ليس له شأن بالإدارة والذي فيه الادوار تؤخذ ولكنه مؤسسة مفتوحة ومرنة للمساعدة المتبادلة . الاجراء العام هو كما يلي اذا قرر الشخص السعي للحصول على المساعدة من المجموعة في بعض المسعى يحدد الزمن ودعوة زوي القربى والاصدقاء والجيران (يشمل جيرانه في الحقول) لو كان المضيف امرأة تعمل الخمر او اطعمة اخرى للمناسبة ؛ والرجل عادةً يسأل زوجته ومن المحتمل أخته لعمل ذلك . كثيراً الاقارب او الجيران يساهموا في الخمر او المساهمة في التحضيرات . العمل

الجماعي قد يكون مقيد للذين يشربون الخمر او لا يشربون او يشمل الاثنين بينما الخمر قد تكفي للشاربين والسكر والشاي وأشربت الحبوب غير الكحولية عادةً تجهز للذين لا يشربون . من المحتمل أي مجموعة أن تستضاف لأطعمة خاصة أو وجبات اذا المناسبة عملياً بهيئة .

في اليوم المعين تجتمع المجموعة في بداية بعد منتصف النهار واحياناً بعد بداية شراب الخمر في الصباح. يعمل الناس مع بعض بانفصال مجموعة الذكور والاناث دائماً يتنافس المشاركون او تحفيز الواحد للآخر وهناك احتمال وجود فترة راحة للخمر او الشاي في مواقع عديده وبعد النفير تنتهى المجموعة من المرطبات . هناك الكثير من الفرص قبل وخلال وبعد العمل للحديث والنكتة وبشكل مثالي قد كانت فترة طيبة من قبل الجميع بينما اجزاء كبيرة من العمل قد انجزت للمضيف .

يستخدم النفير لعدة انواع من العمل . تقريباً كل المنازل بنيت مع مساعدة النفير في مرحلة ما ، عادةً في المرحلة الاخيرة عندما يتم رفع السقف . يتم نقل بعض المنازل من قبل جماعات كذلك. وهذه نشاطات الموسم الجاف والتي تأخذ مكانها عندما يكون كل من الزمن والحبوب متوفران وهناك سماح جيد للأطراف ؛ وكذلك

العمل الذي ينطوي في رفع السقوف الى حد ما موجز .
في موسم الزراعة النفير ليس يدعوا له عادةً حتى بعض
القرويين على الاقل يكون لديهم قليل من الزمن
الاضافي والذي ليس هو الحال حتى قرب نهاية او بداية
ازالة الاعشاب الضارة . في ذلك الوقت هناك عادةً عدد
من الاطراف والذين هم هؤلاء من وراء عملهم يأخذوا
فوائد الروح الجيدة, من هؤلاء الذين انتهوا من ازالة
الاعشاب الضارة مبكراً . يستمر عمل الاطراف خلال
الموسم الثاني لإزالة الاعشاب الضارة وهو الى حد ما
أقل كثافة والتي في التوقيت المثالي تختلف من حقل
الى آخر . في موسم الحصاد وجمع المحاصيل هناك عدد
كبير من النفير لان العمل شاق جداً عندما يؤديه الفرد
لوحده وايضاً لأن هنالك نسبة من المواد الغذائية والمال
في موسم الحصاد والناس لهم عزيمة وامكانية ان
يوضعوا في فرقة جيدة لان الغابات قد تقلصت الى حد
كبير والطيور ليست مشكلة في معظم حقول الدخن ,
ويمكن للشخص تأجيل الحصاد أثناء حضور نفير الآخرين.
من وجهة نظر المضيف النفير له عدد من المزايا .
اكثرها أهمية أن المضيف يستخدم عدد كبير من العمالة
بأقل تكلفة ؛ علاوة على ذلك سيكون تقاسم التكاليف من
قبل زوجة الشخص او غيرهم من الاقارب الذين يقدمون
الخمير او الطعام . فإنه يمكن ايضاً ان تكون مناسبة لجمع

من الاصدقاء . ولكن هذا الخليط في طبيعة مجموعة العمل يؤدي الى عدم القدرة على التنبؤ ببعض النتائج اذا اصبحت المجموعة تنجز القليل اذا قلت الحيوية . المضيف يجب ان يكون حريص على عدم ان يكون سخياً . يوافق المزارعون على أن عمل المجموعة في كثير من الاحيان ليس من نوعية جيدة ؛ على سبيل المثال اثناء استخدام الطورية لنظافة الارض او الزراعة قد تحدث مشكلة. اخيراً الشخص لا يمكن أن يعرف على وجه اليقين ماذا ستكون استجابة احد المدعويين . الشخص قد اعد اكثر من اللازم او قليل جدا من الغذاء او الخمر. أي واحد منهما قد يكون ضاراً لإنتاجية المجموعة . الطقس قد يكون سيئ في اليوم المخطط له او أي شخص آخر قد يدعوا لنفير في نفس اليوم في هذه الحالة ستقسم المجموعة وقتها وتضاعف شهيتها لان النفير ليس شكل تعاقدى لاستخدام العمالة . وينطوي على الناس خارج مجموعة البيت مع شخص قد تكون له علاقة غامضة بعض الشيء . نجاح النفير جزئياً اختبار ومقياس لقوة الرباط الشخصي وميزان الالتزام به وجزئياً أمر من الحظ .

اولئك الذين يدعون الى عمل المجموعة يمكن أن يلتمسوا الاعذار اذا لم يتمكنوا او لا يريدوا الحضور . مع ذلك هذا يمكن ان يكون من الصعب بالنسبة للأقارب

والجيران وخاصةً بالنسبة للأبناء وابناء المتزوجين في النسب الذين لديهم التزام اخلاقي . لذلك المزارع مع الابناء المتزوجين قد يختار ان يكون له اكثر من اطراف عمل من اجل استغلال هذه العلاقات الشخصية غير المتكافئة . قد يستخدم الاب مجموعة العمل للحصول على مساعدة من الابناء غير المتزوجين الذين يعطون عادةً معظم الوقت لأمھاتھم او تمضيته في الانشطة الترفيهية . الشيوخ او التجار مع الناس الذين يعتمدون عليهم قد يستخدمون النفير للحصول على بعض العمال من أولئك الذين يدينون لهم بأفضال . مع ذلك اكثر الرباط الشخصي الذي تحدث في هذا العرف متماثل نسبياً . يساعد الجيران وجيران الحقول بعضهم البعض ، وخاصةً المقيمين في مخيمات الشجيرات ابناء عمومة في قرية واحدة عادةً يتم حسابهم فيها . هذه العلاقات والالتزام يمكن ان تُعزز اذا ساعد مستضيف مجموعة العمل مالك مجموعة العمل في السابق . على الرغم من ان هذه حقيقة يجب ان تظل غير معلنة .

احد مصادر العمالة المھم للنفير هم المراهقين الذكور في القرية الذين يميلون الى التمتع بالعمل في مجموعات ويفضلوا المجموعة الجيدة . مثلما اشير في الاعلى وعندما يصبح الابناء اكبر سنأً يصبح عملهم بعض الشيء اشكالية لآبائهم للحصول على المراهقين وقت

الفراغ وخاصةً لأن لديهم مجموعة من الاولويات في حين لا ينفرون من العمل لأنهم يفضلوا العمل في المجموعات ويقدرها المجموعة الجيدة . لكن هذه الفئة العمرية الى حد ما لا يمكن التنبؤ بها خاصةً لانهم نادراً ما تربطهم روابط من الالتزام للمضيف .

يقال في الماضي أن الشباب تحت ارهاق العمل تشكل تنظيم جيد ومنضبط لقانون عمل الاطراف kapteijns. يذكر أن الشباب والشابات المستخدمين للعمل في مجموعة مقابل الماعز التي كانوا يأكلون في الاحتفالات الخاصة (1985:30) . والمراهقين الآن لديهم خيار العمل مقابل المال وانها قد تحتوي على حقول خاصة بهم ؛ انخفض عدد الذكور المراهقين ايضاً من قبل هجرة اليد العاملة (مقارنة 1975:276 moore) الناتج انخفاض في فعالية النفير في استخدام المراهقين ربما قد تضاعفت اهميتها الشاملة في الاقتصاد المسلاتي ولكنها لا يزال لديها بعض الاهمية .

محتوى النفير هو واحد من المساعدات المتبادلة وحسن الجوار والمؤانسة . يشعر الناس بأنهم يقدمون خدمة للمضيف بحضور النفير وانهم لا يعتبرون الطعام الذي يقدم ليكون التعويض مجرد عطاء وتقدير من التقدير من قبل المضيف . التعويض الحقيقي الوحيد لحضور مجموعة العمل حضور الشخص المضيف

للشخص المالك لمجموعة العمل . ومع ذلك هنالك اختلافات في تبادل العمل تقوم في عمل الاطراف . المراهقين على سبيل المثال ليس لديهم فرصة على تبادل العمالة لأملأهم لأنهم لا يملكون حقول او حتى الصغيرة جداً منها . وبالتالي فان افعال النفير جزء من مؤسسة لتوظيف الشباب للعمل في حقول البالغين . بالإضافة الى ان النفير يستخدم من غير توقع مساواة الادوار من قبل المزارعون الذين لا يقدرّون على اكمال زراعتهم لأنهم كبار او مرضى او مثقلين بالمسؤوليات المحلية . تقارير kapteijns التي تفيد بأن رفاهية هذا الجانب من النفير كان حاضراً ايضاً في القرن التاسع عشر (31،42: 1985) في النهاية كما اشير في الاعلى هنالك عدم مساواة في مشاركة النفير على اساس قوة القرابة والثروة . في العموم المزارعون الاكثر ثراء يزرعون مساحات كبيرة وبالتالي فهي في حاجة الى العمالة . المزارعون الاكثر ثراء اكثرهم يعمل بعيداً وذلك يعتبر مالا يقل عن الحد الادنى المقبول اجتماعياً بالنسبة لهم ؛ انهم يوفرّون المزيد من الضيافة من القرويين الآخرين وقديمون مساهمات اكبر الى مجموعات للاحتفالات ويساعدون اقاربهم الفقراء والجيران كما انهم قد يكونون قادرين على استخدام اسمائهم او نفوذهم لمساعدة القرويين في الشؤون المحلية من مختلف

الانواع نتيجة لذلك بعض منهم قادرون على جذب اعداد كبيرة من الناس الذين يدين لهم بأفضال (وان كان مستوى الضيافة أعلى مما هو متوقع عند متوسط او الفقراء القرويين المضيفين).

كما أشار العديد من الكتاب (على سبيل المثال 163-148:1956 desclippe 57 1947 nadel؛ 1971 Vincent؛ saul1983 moore1975) , هذا النمط من قبل هؤلاء من زوي الفائض الذي يمكن الحفاظ عليه او زيادته على حساب اولئك الذين يعانون من نقص الغذاء والذين يقدمون العمل من أجل أن يأكلوا ما يقدم المضيف (pierce desclippe) الجدير بالذكر ان هذه الآلية تكون الاكثر فعالية في سنوات نقص الغذاء ولكن على الرغم من أن النفير لا يساهم في العمل الذي يستخدمه المزارعون الاكثر ثراءً واطن أنهم كانوا آلية هامة من عدم المساواة في الماضي . هذا النموذج غير مناسب تماماً في دار مساليت اليوم . اولاً هؤلاء القرويين الذين يعانون من نقص الغذاء هم اكثر عرضة بكثير للعمل من اجل المال للحصول عليه لأنهم يحصلوا على المزيد من القوات على وقتهم انهم يمكن ان يستخدموا ارباحهم لشراء الحبوب لأسرهم . ثانياً الثروة يمكن ان تحمل لاستئجار العمالة وانها تفعل ذلك بشكل خاص في المهام الحرجة مثل بداية التعشيب . يعتبر عمل النفير اقل جودة

للعمل من التعاقد وحيث أصبحت اراضي المزارعين اكثر ندرة مع ما يكفي من الموارد لتوظيف العمالة اختاروا القيام بذلك مقابل تحديد العائد . (نفس الملاحظة ذكرت من قبل Hans And M.p.Moore 1975:283 Hedlund and Mats,lundahl 1984) إنهم يلجأون الى النفير في معظم الاحيان في موسم الحصاد عندما يكون العمل المأجور نادر الى حد ما وذلك اساساً بسبب ان الفقراء لم يعدوا في حاجة ماسة الى المال . النفير في ذلك الوقت هو وسيلة من استخدام العمالة التي هي اقل من المرغوب فيه في توظيف العمل ولكن الذي هو اكثر جدوى .

في الماضي في ظل ظروف وفرة الاراضي النسبية ربما كان النفير اكثر اهمية . kapteijns يشير الى انه اذا كان مالك عقد النفير انه يكون اكبر واكثر احتفالاً ويتم القيام بمزيد من العمل (1985:42) وربما هذا ينطبق على اطراف العمل لسيد الفاس ومؤسسي قرية . عمل الاطراف ربما كان تكملة لأكثر العمل العائلي اهميةً بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في تراكم الفائض الزراعي لعدة اسباب : الارض المزروعة تعتمد على كمية عمالة الشخص المستخدم ؛ لم يكن اساسياً تحقيق الاستفادة المثلى من كمية الارض المحدودة ؛ وكان العمل المأجور نادر نسبياً وباهظ الثمن (انظر ادناه) . فائض انتاجها كان

يستخدم في حسن استقبال الضيوف والكرم وكذلك لدعم الخدم والتي زادت على حدٍ سواء من سمعة الشخص وقدرته على توظيف العمالة في المستقبل .

تواصل عمل الاطراف في توظيف العمالة للأثرياء بطريقة غير متكافئة ولكن في هذا الصدد فقد تم استبدالها الى حد كبير من خلال العمل المأجور . الا ان الطلب على عمل مجموعة العمل للفقراء زاد على ما يبدو ؛ هناك المزيد من الارامل والمطلقات والاسر تدعم بسبب هجرة الرجال والحد الأدنى من زراعة الكفاف والتي زادت بسبب الاحتياجات النقدية الجديدة وانخفاض الانتاجية الزراعية . فمن الصعب القول ما اذا كان النفير اصبح اكثر او اقل اهمية بشكل عام , لكنه ربما لعب اكثر من دور الرعاية الاجتماعية واكل من تقسيمة واحدة مما كانت عليه في النظام القديم . قضية مساليت تدعم حجة (1980) s davidguillet .القائلة بأن تكامل السوق لا يؤدي تلقائياً الى اختفاء هذا النوع من استقدام العمالة . على الرغم من ان قوتها العاملة قد انخفض بسبب هجرة الشباب الى شرق السودان في شكل مجموعات مختلفة من العمال للعمل المأجور ويدعون للقيم المحلية التي لا يزالون يحترمونها .

توظيف العمالة هو البديل للنفير لتوظيف عمل عائلي اضافي . عادة ما يتم توظيف العمال على اساس

القطعة الواحدة والتي يتم فيها الاتفاق على السعر لإتمام التعاقد مع وظيفة محددة على أساس يومي يحدث أيضاً ولكن نادراً . أمّا الاجور فهي موحدة الى حد ما فوق الارض المملوكة كونها موضوع للحديث في طول الموسم الزراعي مع العمال واصحاب العمل باستمرار مقارنة الملاحظات . يبدو العمال دائماً ان يكونوا ندرة عندما يريدون ارباب العمل ولكن هذا لا يبدو لتحفيز العطاءات على العمالة التي من شأنها ان ترفع الثمن فوق قيمته الهامشية . كما مبين في الفصل الرابع العائد الاقتصادي لتوظيف العمالة عالي جداً والتوظيف خارج مكلف للعامل من حيث الانتاج في المستقبل اذا كان له او لها حقول .

يتفق القرويون على ان ازالة الاعشاب الضارة لشخص آخر اشار لفقر الكبار لأنه لا احد اهمل العمل في حقوله الخاصة من اجل المال إلا اذا كان في حاجة الى الطعام . حقيقةً ان بعض العمالة الزراعيين لهم نقص في الارض والتي تنقص فرصة التكلفة . لكن دائماً ليست هذه قضية ؛ عدد من العمال اهمل بوضوح مجالات واسعة الى حد ما من اجل الحصول على المال لشراء الغذاء .

في عام 1979م بمساعدة من المساعدين الاصدقاء في اجزاء مختلفة من عينة القرى حاولت ان اسجل جميع حالات توظيف العمال القرويين او العمل لحساب شخص آخر وانا قدرت ألا يزيد من 20% من

الحالات غير الملحوظة من 292 من العقود . اجمالي المبلغ المدفوع تم تسجيل 257 ؛ مجموع المنح لهذه الحالات كان 422 جنيه سوداني . تم تشويه حضوري السوق الى حد ما ؛ 19% من هذا الاجمالي كان يدفعه اثنان من مساعدي البلد الذين اعطوا اموال اضافية في الموسم الزراعي من اجل توظيف العمال وبالتالي لتكون متاحة للعمل معي . تأجير العمالة جعلت نسبة صغيرة من اجمالي العمالة القرية . على سبيل المثال اقل من 6% من المساحة تزرع في موسم الذروة ثم تزال اعشابها من قبل الاستئجار على الرغم من ان هذا العمل وفر أكثر من نصف جميع الاجور المدفوعة. لكن التعاقد كان له بعض الاهمية لمجموعات فردية من سكان القرية الذين اما يعملون او عملوا على نطاق واسع . كان الرجال الكبار اصحاب العمل في 272 من العقود والنساء الكبار في 20 غيرها . في 15% من الحالات ارباب العمل كانوا غير القرويين بينما في 85% غيرها كانوا اعضاء في 40 من عائلات القرية . من هذه الاربعين ثمانية وعشرين تنفق اقل من 10 جنيه سوداني في حين 6 اسر فقط تنفق اكثر من 20 جنيه سوداني (جدول 5-9) تشمل مساعدي . باستثناء الاخيرة 52% من جميع الاجور كانت تدفع من قبل التجار و 19% من قبل الجمالا عمال النقل مع الجمال) .

كمية المدفوع لتأجير العمالة في عام 1979م

عدد الاسر	جملة المدفوع
21	فوق 5 جنية سوداني
7	من 5-10 جنية سوداني
6	من 10-20 جنية سوداني
6	فوق 20 جنية سوداني

في 38% من العقود كان العمال من غير القرويين مما يدل على ان القرية كانت حكرًا على اصحاب العمل في عام 1979م (قد يكون هذا بسبب صناعة يدوية تسجل اكثر العمل المنجز اكتمالاً على حقول القرية من أي مكان آخر ولكن من المحتمل ان تكون الحقيقة نتيجة لعدد كبير من التجار في عينة القرى وغيابهم في القرى الاخرى المجاورة) . كان العمال في 57% من العقود ذكوراً . كان العمال في نصف جميع الحالات اطفالاً او مراهقين وتميل هذه العقود الى ان تكون اصغر . في العموم يأتي العمال من الاسر الفقيرة ولكن ايضاً عمل عدد قليل من الاطفال من الاسر الميسورة للأجور . أتى عمال القرية من خمس واربعين اسرة اختلفت كمية العمل على نطاق واسع . في 25 اسرة كانت جملة التوفير 3 جنية سوداني او اقل وفي كثير من الاحيان يكون المصروف لجيب الشباب حصلت عشر من العائلات

ما بين 4-10 جنيه سوداني بينما حصلت عشر على ما بين 11-16 جنيه سوداني . في ثمانية من العشر حالات الاخيرة ليس هناك حضور لزوج هذا يوضح الوضع الاقتصادي الصعب للنساء العازبات . الاسر الذين يعملون مقابل اجور الى هذا الحد كانت تباع العمالة اللازمة لإزالة اعشاب اثنين هكتار او اكثر والذي شكل خطر كبير على قدرة الجدارة الخاصة للزراعة .

عادة التأجير لإزالة الاعشاب الضارة عمل لشراء المواد الغذائية . في الفصل الرابع اشارت التقديرات الى ان الكبار القادرين على العمل يعملون على اساس تعاقد في العمل الزراعي . حصل على حوالي 1.00 جنية سوداني في يوم كامل من العمل في حيوية في عام 1979م . بالأسعار الحالية يشتري هذا المبلغ اربعة كوره من الدخن او تقريباً 10 كيلو ؛ لأسرة مكونة من شخصين بالغين وطفلين كان هذا الدخن يكفي للعيش حوالي اربعة ايام . وبالتالي اذا وجد احد المزارعين ان امدادات الحبوب استنفذت مع بداية موسم الامطار فإن العمل الزراعي يكون مجدياً كمصدر للغذاء ؛ لا يحضر لتناول الشاي او الملابس ولكن من خلال العمل لثمانية ايام في شهر واحد يبقى الشخص على قيد الحياة حتى يبدأ الحصاد . هذا يعني ان العمل المأجور يأتي خلال يوليو وأغسطس ؛ ثم في سبتمبر وفي وقت مبكر تكون

الحبوب في اراضي الحدائق قد نضجت وفي اكتوبر يحصد الشخص انواع مختارة من الحبوب في الحقول . اذا كان الشخص قادر على التخطيط للقول السوداني والشخص منهم حصد واشترى الحبوب في ذلك الوقت او الشخص حصد الفول السوداني من اجل المال .

ولكن التضحية بأسبوعين من الموسم لإزالة الاعشاب الضارة مكلفاً . اذا كانت ثلاثة من بين كل أربعة ايام متاحة للزراعة فإن ثلث من هذه تنفق على مجالات شخص آخر وهذا على محمل الجد في ذهن الشخص القادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي للشخص مالك الحقل وبالتالي يجعل المحاصيل كثيفة العمالة مثل الفول السوداني صعبة في النمو . مستوى الاجور هو من قبيـل الحفاظ على العامل واحة الوقت الكافي لبعض الزراعة ولكن لا يكفي ليـجعل من السهل الهروب من دوامة الفقر .

وكان هذا في تناقض صارخ مع انماط توظيف العمالة التي تم الحصول عليها في المرة السابقة . في النظام القديم والفترة الاستعمارية المبكرة اوائل المشقة تأتي على الجميع من حين لآخر ؛ كانت هناك العديد من القصص من الجفاف والاصابات والجراد والغارات وغيرها من الكوارث التي تسببها الظروف المحيلة والمؤقتة من المجاعة على المستوى الفردي او الحياة البرية قد دمرت

حقول الشخص في سنة معينة والحقل الجديد تبين سوءه وربما ادى المرض او غيرها من العوامل في حدوث عجز مؤقت للحبوب . التعويض عن ضعف المحصول كان يمكن ان يتم من الصيد والجمع الثمار وحاول المزارعون على الاقل ان تكون سنة واحدة على الاقل لإمدادات الحبوب في المخازن . هذا لم يكن دائماً مجدياً للشباب مع الاسر الجديدة وانه لم يكن يحمي الشخص فترة طويلة من المجاعة .

يمكن للشخص كملاذ اخير ان يعتمد على بيع العمالة ؛ ان لم يكن محلياً يمكن للمرء ان يسافر الى المنطقة التي كان قد هرب إليها للعثور على عمل نتيجة ل (kaptejns(1985:30 المعدل القياسي للأجور 6 ملوه من الدخن يوماً او تقريباً 22.5 كيلوجرام خبرتي اكدت هذا المعدل كحد ادنى في سنة 1920م و 30 جنية سوداني مع بعض التقارير 10 ملوه يوماً (37.5 كيلو جرام على هذا المعدل كما يتناقص مع ما يعادل 10 كيلوجرام يومياً معدل الحالي في عام 1979م . يمكن للعمال الحصول على احتياجاتهم المعيشية في وقت قصير نسبياً والتي لا تزال تزرع ما يكفي من الحبوب لإطعام الاسرة في العام المقبل . يبدو ان التعويضات المدفوعة للعمال انخفضت بشكل كبير في السنوات الاخيرة . هناك عدد من التفسيرات المحتملة . اولاً الموقف التفاوضي للعامل

ضعيف نسبياً في حين انه في الماضي كانت توجد امكانية الصيد وجمع الثمار والآن الاعتماد على الدخن في الاحتياجات الاساسية كبير جداً والاعذية التكميلية مثل السكر والزيت واللحوم والكماليات بدل من المواد الغذائية وبالتالي الشخص دون الدخن يجب عليه اما العمل او المغادرة.

ثانياً العمال الشباب تقوض معدل الاجر . توظيف العمالة قسم سابقاً في ان الشباب يعملون تحت نظام واحد في حين عمل البالغين تحت آخر. تقارير kapteijns على انه تم توظيف الشباب والشابات كمجموعة للحصول على وظيفة مقابل الماعز . لا يوجد لديهم سبب للرغبة في الدخن الذي دفعه الكبار في الوقت الراهن ولكن الشباب الذين قد يكونون او لا يكونون في حاجة الالباء قادرين على العمل للنقد ؛ بسبب مسؤولياتهم اقل من تلك التي للكبار والاحتياجات الاساسية من الغذاء والمأوى تتم من قبل والديهم وحسابهم من الاجور الجذابة يختلف من الكبار . الاجور المنخفضة البديل الافضل للعمل لآبائهم مجاناً الا انها تؤدي نفس الوظيفة كالبالغين ومنذ يتم دفع العمل بالقطعة حقيقةً انها ابطأ الى حد ما لا يجعلها اقل جاذبية كما ارباب العمل .

غرض وآثار توظيف العمالة قد تغيرت في الماضي والكبار اما عملوا في النفير او عملوا في مقابل الدخن كما هو موضح أعلاه واعتبرت كلاهما جزء من الصرف المتبادل داخل المجتمع وفقاً لkaptejins وبالتالي لم يكن من المفترض ان يزيد احد الاشخاص المحتاجين القليل من العمل الاضافي في السنة الواحدة . المؤسسة في جزء منظمة خيرية لم يكن هناك بعد كل ذلك فرصة كبيرة من الربح من خلال فائض الشخص من الحبوب واستخدامه محلياً . بهذه الطريقة يعزز الشخص مكانته . من جانب كان سعر الصرف ربما مماثل لقيمة هامشية من العمل تلقى (على الاقل انه يجب ان تقوم على العوائد الحالية لاحتساب العمالة في الفصل الرابع) وبالتالي فان المستأجر لا يخسر شيئاً من المواد كما انه لا يكتسب مع تطور سوق التصدير ألا انه اصبح من الممكن ان تستفيد بطريقة مختلفة من التي كانت موجودة في النظام القديم . ارباب العمل الآن لديهم الحافز للحفاظ على اجور منخفضة قدر الامكان لأن ارباحهم يمكن استخدامها لاستهلاك انواع جديدة من السلع او الاستثمار في انواع جديدة من المؤسسات من خارج المنطقة المحلية . الشهرة من وجود محسن محلي هو تضحية المتبرع المحلي للثروة الملموسة المتاحة

من خلال توظيف اليد العاملة من اجل الربح . ادى
الانخفاض في المعدل اليومي الى التعويض عن العمالة
الزراعية وهي واحدة من النتائج الاكثر لفتاً لتكامل
دارمساليت مع الاقتصاد العالمي .

تأثير الممارسة الحالية هو ان يجعل من الصعب
الهروب من دائرة الفقر حتى مع الاراضي الصغيرة .
عائلة فيها عضو واحد لديه مصدر جيّد للدخل النقدي
يمكنه البقاء على قيد الحياة في دار مساليت , ولكن كما
اشرنا في الفصل السابق في سوق المنتجات او خدمات
رأس المال المنخفضة هي الادنى في موسم الامطار .
والاسرة مع نقص الطعام قد تضطر الى الاعتماد على
العمالة الزراعية في شهور ازالة الاعشاب الضارة حتى
اذا كان لديهم حرفة كمصدر للدخل . اذا كان هذا يحدث
في سنة واحدة بعد الحصاد السيئ او حادث سيئ الحظ
لا يمكن التغلب عليه مع الفترة القصيرة التي قضائها في
العمل او عن طريق تكثيف الصيد وجمع الثمار ؛ يتطلب
هذا جزء كبير من وقت الشخص لإزالة الاعشاب الضارة .
تبادل العمل مقابل الغذاء كان يعتبر سابقاً تبادل متساو
تقريباً بين شبة متساويين الذي قد يكون يلجأ اليه أي
واحد في ظروف سيئة يعتبر الآن ضرباً من ضروب اليأس
واثرة في الحد من الدخل المستقبلي للمحتاجين مع
زيادة الدخل المستقبلي للأثرياء .

بوضوح موقف العمل وامكانية الشخص الخاصة للعمل كأصل في اقتصاد المساليت قد خضعت لتغير عميق . لديها بعض التشابه في نموذج ماركس من التصرف في العمل في ان الفرد الذي يعمل في العمل الحر يمكن الآن فصلها عن فائض القيمة الذي ينتجه , ويتم ذلك دون خلق العلاقات الاجتماعية من رعاية او الواجبات التي يمكن ان توفر الأمن او تعويض الموظف ببعض الطرق . الضعف النسبي للعمالة يرجع جزئياً الى حقيقة ان الارض اصبحت شحيحة والواحد لا يمكنه ان يوظف عمالة الشخص الخاصة للحصول على اكبر قدر ممكن من الاراض كما يريد الشخص بالطريقة التي كانت سابقاً ممكن . وهكذا من هم اقل ارض في موقف الحاجة . ولكن هذا موقف ضعف والاهم من التصرفات في العمل ترتبط بشكل وثيق لإدخال انتاجية جديدة لأصول المال .

النقد :-

تم مناقشة النقد لدار مساليت في القسم الاول عن التجارة في النظام القديم . الواردات نادرا ما حصلت عليها عن طريق المقايضة . كانت هنالك اسعار ثابتة في السوق ولبعض السلع مثل الحبوب والملح والملابس والخرز العنبر بمثابة مقياس للقيمة التي لديها بعض الوظائف من المال بين النخب الاقليمية كان هناك أيضاً

تدفع معين من العملات الاجنبية المعترف بها دولياً مثل MARIA THERESA THALER. تداول هذه العملات يفترض زيادتها في دار مساليت تحت سلطنة مساليت لأنها كانت تعمل مباشرة في التجارة الدولية ولكن عند الاحتلال الاستعماري النقود لا يزال عنصر نادر للجميع ولكن لجزء صغير من السكان المساليت .

انتقلت ادارة حكومة الاحتلال خلال سنة 1920. لسياسة جباية الضرائب نقداً (العملات السودانية) ولكن هذا لم يأت حول الاستخدام العام في اقتصاد المساليت . كما ذكر سابقاً في النقود في المناطق الريفية كانت عرضية السلعة بقيمة غريبة بمقتضيات السلطات . تم الحصول على هذه السلع عن طريق التبادل مع التجار الاجانب والجنود من مقاطعة الجنية وكذلك من النخب السلطانية . السلع التي يمكن ان تكون مقابل مبالغ نقدية كانت بعض السلع المطالب بها سابقاً كجزية من قبل المساليت والحكام الفور . الماشية والحبوب والعاج والعسل وغيرها التي تخص المساليت للحاجة الى الحصول على النقود مرتين في ثلاث سنوات عندما كانت الضرائب المستحقة نادراً ما خلاف ذلك على العكس من خلال انشاء دخل نقدي كبير لسلطان مساليت ولعائلته والتي تفضل ان تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع

البريطانيين في مقاطعة الجنية والتي تجعل الاقتصاد السوداني اكبر .

اصبحت المناطق الريفية اكثر انخراطاً مع النقدية بعد الحرب العالمية الثانية. عند زيادة سياسة تداول السلع الاستهلاكية مثل ملابس مانشستر والشاي الهندي والسكر المطلوب في دار مساليت . في سنة 1950 كان هناك قبول للنقد كوسيلة مقابل هذه السلع المستوردة . وقد تسارع الاستخدام المتزايد للنقد من قبل عودة العمال المهاجرين من وادي النيل مع موارد نقدية جديدة ومعايير جديدة للاستهلاك . والنقد والاشياء التي يمكن ان تُشترى لا تشكل مجال مستقل على النحو الذي حداده (PAUL POHANNAN AND GEORGE DALTON 1962:3-7) لعدة اسباب : سلع النقدية ليست لصرف متبادل والنقد مكتسب من خلال تبادل سلع الكفاف؛ ومثل هذه المعاملات لم يكن لديها أي مكون اخلاقي حسب ما يقتضيه وصف التحويلات بين المجالات ولكن كان هناك تقسيم عملي بين السلع التي ينتجها الشخص والتي يمكن ان تباع نقداً والسلع التي يمكن للمرء ان يكتسب الا مع النقد . وفي الوقت نفسه واصل اقتصاد الصرف المحلي لدار مساليت للعمل على اساس المقايضة وانتج معظم الناس جزء من احتياجاتهم الخاصة

. كل من السوق النقدي وسوق المقايضة المحلي واصل
ان يكون هامشيته لاقتصاد الكفاف المحلي .
في أي اقتصاد ثنائي كانت الأنشطة الانتاجية قد
تغيرت من قبل سوق النقد والشاي تمت اضافته
للاستهلاك وبالتالي يتعين على انتاج فائض من المنتجات
يمكن تبادلها مقابل ذلك . القماش المستورد بديلاً عن
المنتج المحلي مما ادى الى زيادة الانتاج من سلع الصرف
وزراعة قطن النسيج اقل وبالمثل السكر والتوابل والابر
والصابون والاحذية والاولاني والمواد الاستهلاكية الاخرى
من الاقتصاد النقدي تكتسب فقط من خلال تكثيف الانتاج
واعادة تخصيص الموارد استجابة للمطالب الموجهة لبلاد
الشرق . وهكذا حتى من خلال النقد ظلت وسيلة للتبادل
لمجموعة محدودة من السلع الاختيارية وبد والاستهلاك
في الاقتصاد النقدي يحول نشاطات الانتاج في الاقتصاد
الريفي القائم على الكفاف .

يستمر سوق النقد في الوقت الحاضر وهذا نوع
من دور هامشي في حياة بعض الناس ولا سيما اولئك
الذين هم فقراء جداً لشراء أي سلع مستوردة باستثناء
تلك التي تعتبر ضرورية تماماً . بالنسبة لهم النقد لا يزال
سلعة والمال لأغراض خاصة . ومع ذلك , لوظائف
الاغراض العامة كمعيار للقيمة وطريقة الدفع ووسائل
التبادل في مجموعة اوسع بكثير من الظروف مما كان

علية الحال في السابق . الان تبادل المال يحدث بين ريف المساليت وليس فقط التجار . يستخدم المزارعون المال لاستئجار مزارعين آخرين للعمل والنقل وخطاطة ملابسهم ويشتررون ويبيعون المحاصيل والماشية واللحوم والسلال والخمر والاثاث وغيرها من بعضهم البعض .

اصبحت السيولة اللازمة لأساسيات الحياة وكذلك الكماليات او البدائل ومع القضاء على صناعة القماش المحلي يجب ان يتم شراء الملابس بالنقد . كما يصبح هناك ندرة في لابد من شراء المواد الغذائية كما يتم قطع الغابات ولا بد من شراء مواد البناء من ذوي الجمال 0 كما في اماكن اخرى في السودان النقد كان يتم تضمينه في ثروة العروس ولا احد يستطيع على ان يختار البقاء بعيداً عن الاقتصاد النقدي, لان تغير البيئة من الجميع قد يجعل هذا من المستحيل سواء وافق او لم يوافق على ذلك . وضع السوق من ريف دار مساليت هو الان بين التوسط بين السوق الطرفية وثالث BOHANNAN ونماذج DALTON. التي هي المصدر الرئيسي للدخل للباة والمنتجين يكون السوق بمعنى مبدأ المعاملات في هذا المجتمع ويكتسب الرزق عن طريق بيع الاشياء التي تعني اولاً انه ليس فقط المنتجات ولكن عوامل الانتاج كذلك (خاصة الارض والعمل) تأتي لتخضع لعملية مبدأ السوق (BOHANNAN AND DALTON). في هذه

المرحلة وبيع السلع من الشخص العامل وخاصةً عن طريق المهاجرين من اجل شراء السلع الاخرى بالتأكيد قد ازدادت.

ومع ذلك ,فأن مدى التكامل المباشر في السوق لا يزال محدود . الارض ليست في السوق والعمل وتوظيف نسبة صغيرة من الايدي العاملة المحلية فقط . علاوةً على ذلك لا يزال هناك قدر كبير من الانتاج للاستخدام . الحطب والماء لا تزال تجمع لعائلة الشخص في القرى ان لم يكن في المدن. والشخص يعمل مبنى خاص للآخر الصيد وجمع الثمار و الاهم من ذلك, من الغذاء الاساسي للمساكن حمية الدخن عموماً تزود من زراعة الشخص وكل شخص يزرع دخناً كافياً او تقريباً كافياً لتلبية احتياجات الاستهلاك في معظم السنوات.

هذا الاكتفاء الذاتي امر لا مفر منه بسبب الاجور المحلية المنخفضة وموسم العمل قصير جداً للسماح بوجود العمالة الريفية او حتى مجموعة من المزارعين الذين يعتمدوا على بيع عما لهم لتزويد اكثر من جزء صغير من احتياجاتهم يمكن لمعظم الاسر التي يعمل فيها الكبار للأجور ان تنتج ما يكفي من الدخن للاستهلاك الاساسي لمدة عشرة اشهر على الاقل والتي تحافظ عليها حتى قادم نزول الامطار عندما يكون العمل متوفر. اذا لم يكن لديك هذا الدخن الكثير يجب ان يذهبوا

للدين اذا كانوا يرغبون في البقاء في دار مساليت عندما يكون وضع الاسرة بهذا السوء وبعض اعضائها عادةً ما يهاجر بحيث توفر الغذاء او بحيث توفر الغذاء سوف يستمر . انه ليس من العملي للفقراء زراعة الفول السوداني من اجل بيعه وشراء الدخن لان عائدات زراعة الفول السوداني متغيرة تماماً واسعار الفول السوداني والدخن لا يمكن التنبؤ بها . زرع الفول السوداني لتوفير الاحتياجات النقدية اذا كان الشخص لديه الى حد ما اكثر اجتهاد.

من الممكن الان القول ان استخدام النقد كلياَ خياراً اورفاهيه. الملابس واللحوم والادوات الزراعية على سبيل المثال لا تتوفر الا بالنقد في السوق على الرغم من ان تجار القرية يعدون الدخن او ما يعادله من الفول السوداني او مقايضة بضائعهم ومع ذلك هناك تباين كبير في كمية النقد التي تحت تصرف الافراد او الاسر . بالنسبة لأولئك الذين لهم نقص من امداد الدخن الشراء منه هو بالتأكيد له اهمية قصوى . مع المزيد من الاموال يمكن للمرء ان يكسو الاسرة في مستوى الحد الأدنى وشراء اللحوم والشاي والسكر . بجانب هذا المستوى كثير من النقد والمال الكثير لدى الاخر يكون له كثير من المرونة والخيارات ، في هذا بالتأكيد من الافضل ان يكون للشخص مجموعة جديدة من الملابس سنوياً وارتداء

البولستر الياباني او الكوري ويمزج بدلاً منه بضائع من الدرجة الثانية من القطن الباكستاني . اللحوم والزيت والزبد والفلفل الاحمر والكسبره والملح والتوابل وغيرها والكثير من الشاي والسكر وجميع السلع الاستهلاكية المرغوبة التي تتطلب النقدية واستخدام هذه العناصر قد زاد بشكل كبير في العقود الاخيرة وبلغ باهظة الثمن مثل اجهزة الراديو والمسجلات هي الان في متناول قلة من القرويين . مع المال يمكن للمرء ايضاً شراء الترفيه وهذا يعني , يمكن تأجير الآخرين لإزالة الاعشاب الضارة للشخص وجمع مواد البناء او يعملون في وظائف اخرى .

الاستخدامات المذكورة اعلاه من النقد سوى في المشتريات مع السلع المستوردة والمحلية في التبادل كلها امثلة من السلع _ المال _ دورات السلع او (MARX.SC.M.C(1977:200). هذا يعني الاموال المكتسبة من خلال بيع السلع مثل بيع الفول السوداني وعمل الشخص الخاص او يستخدم خدمات لشراء السلع الاخرى . الذين لديهم المال الكافي للاستهلاك على مستوى عالي ويمكن ايضاً استخدام اموالهم في دورة (M.C.M) وهذا يعني رأس المال الاستثماري . اهم الفرص الاستثمارية في دار مساليت في الوقت الحاضر قد تم مناقشتها في الفصل السابق: الجمال للنقل وماكينات الخياطة والتجارة وقانون الثروة الحيوانية الى حد كبير

تماماً كما لديهم دائماً ومع ذلك : في حين انها كان تستخدم سابقاً لتجارة الحبوب في اوقات المجاعة او لدفع الضرائب والالتزامات الاحتفالية وهي الان قابلة للتحويل بسهولة الى نقد وانها يمكن ان تكون بمثابة مخزن للنقود المتراكمة من التجارة او غيرها من الوسائل . الجمال وماكينات الخياطة هي سلعة باهظة الثمن التي يتم استخدامها من قبل غير التجار للحصول على الدخل المرتفع لشراء سلع الاستهلاك . اعلى المستويات للتجارة هي الاكثر كثافة لشركات رأس المال وعند هذه الغاية المال يوفر المزيد من الخيارات لأنه استخدام مثل الاستثمار والزراعة وبيع التجزئة او المحاصيل بالإضافة الى تلك التي نوقشت بالفعل . كما ان هناك المزيد من خيارات الاستهلاك المتاحة للناس مع المزيد من المال وهناك المزيد من الخيارات الاستثمارية كذلك .

وبالتالي, فان طبيعة النقد كأصل شهدت تحولاً عميقاً في فترة الاستعمار وبعد الاستعمار في حين كان سابقاً سلعة نادراً ما نحتاج اليها. وقد اصبح المال من الاغراض العامة التي يمكن استخدامها كرأس مال هناك الاصول والموارد الاخرى في اقتصاد المساليت - ولكن هذه الثلاثة حتى الان تمت مناقشتها - الارض التقليدية والعمل ورأس المال هي الان كافية للشروع في تفسير

التغيرات في معاني هذه الاصول وآثارها على طبيعة التباين في الثروة والسلطة .

التباين في الماضي والحاضر

استندت الثروة والسلطة في جزء كبير منها على السيطرة على الاصول الانتاجية ولذا فلا مناص من ان ترتبط التغيرات في وظائف وتوفر هذه الاصول مع التغيرات في طبيعة ومصدر مدى التفاوت الموجود في مجتمع معين . في حالة المساليت انعكست الندرة النسبية للأرض والعمل في الماضي والتي تأتي الى حد سواء ليكون تابعاً لرأس المال يتم تفجير آثار هذه التحولات على تحديد عدم المساواة وفحصها بالإضافة على النحو المبين في الفصل الثاني كانت هناك تغيرات في موقف دار مساليت داخل الكيانات السياسية الكبيرة وهذه ايضاً اثرت على عدم مساواة الهياكل المحلية .

يعتبر عدم التباين على حد سواء في الماضي والحاضر اكثر سهولة في فئتين . هناك تفوق واضح من النخب السياسية التي عززتها المكاتب أو المكانة الرسمية اكثر من العوام والعييد . هذا ينطوي على التسلسل الهرمي الذي يتخلل دار مساليت ولكن في فترة الاستقلال قد انضم الى التسلسل الهرمي الخارجي . ومن ناحية اخرى هناك تفاوت اقل وضوحاً في النفوذ بين العوام والتي هي ذات اهمية محلية . كل من

هذه المتغيرات المتضررة في الوصول التي نوقشت اعلاه وتتم مناقشة كلٍ بدوره . كانت النخبة السياسية في النظام القديم تتكون من MALIKS المساليت والفور الذين كانوا جزءاً من التسلسل الهرمي الاداري . بعد استقلال المساليت ولكن قبل الحكم الاستعماري كثير من هذه السلطة خفضت وحل محلها نخبة مسؤوله مباشرة امام سلطان مساليت . في عهد الاستعمار ال MALIKS و fursha كانوا يعملون باعتبارهم في الهرم الاداري تحت السلطان الذي كان مسؤولاً رسمياً (لحاكم محافظة دار فور) جميع الموظفين باستثناء السلطان نفسه في فترة الاستقلال كانوا مسؤولين على حد سواء للهيئات المكونة لهم ورؤسائهم ويتطلب هذا قدرأ من الدعم سواء كان على المستوى الاعلى او الادنى 0

قد تميزت النخب السياسية من قبل ومنها الاقتصادي في فترة ما قبل الاحتلال والذي كان جزءاً لا يتجزأ من وظائفهم .الحكام لا يحتكروا وسائل الانتاج ولكن يسيطروا على الفائض الزراعي الذي كان يستخرج من العوام (من النوع) من خلال الضرائب واعلان المطالب

العادية , والتي كانت تستهلك بشكل واضح عن طريق التوزيع او تصديرها الى الخارج (-8:1985 kapteijns 9) . وهذا يتكون من الحبوب والماشية وملابس الاقطان

والمواد الغذائية الاخرى للحياة . النخبة ايضاً لديهم عبيد الذين عملوا على انتاج نفس السلع الاساسية وتحرير اسيادهم من العمل لذلك , ثروة النخبة استندت على سيطرتهم على الناس اما رعايا او عبيد (مقارنة sahlins 1972:92-93) .

مع امداداتهم من ضروريات الحياة يمكن للنخبة ان تعمل على تقديم ضيافة وافرة ودعم الخدم ومساعدة المحتاجين وكل منهما تعزز سمعتهم ونفوذهم بطريقة اكثر وتقريباً كانوا يسيطرون على استيراد وتصدير جميع البضائع . الـ malik يأتيه في منزلة سن الفيل والعاج وريش النعام الذي قتل او وجد في بيته والعبيد الهاربين والحيوانات الضالة (the bamil) التي استولوا عليها (kapteijns1985:4) .

باع maliks بعض هذه الى التجار الاجانب اثناء مرورهم على بعض الاسياد من الفور . خلال الاستقلال اتخذت السلطنة سيطرتها على التجارة الخارجية. وفي فترة النخبة الحاكمة على حد سواء لها وحدها الحق في ان تستهلك معظم السلع المستوردة التي وردت في تبادل سلع التصدير . التواصل المباشر مع التجارة الاجنبية اقتصر على هذه المجموعة واستبعدت العوام .

قوضت السياسات الاستعمارية والقواعد السابقة للسلطة وجعلت من الممكن ايضاً ظهور نخبة مستمدة

قوتها من امتلاك رأس المال بدلاً من احتلال منصب يتطلب شكلاً من أشكال الموافقة . العبودية وحكم القضاء الاستعماري ومعظم التجارة عبر الصحراء . تم استبدال نظام الضرائب والعرفية عن طريق المستحقات ونظام المال والتي لم تترك مجالاً في أيدي الحكام المحليين لإعادة التوزيع . وأخيراً تم تعويض السلطان

والمال *malik* و *furcha* نقداً والذي يمكن انفاقه على السلع المستوردة لاستهلاكهم الخاص . تم استبدال التجارة عبر الصحراء مع دول التجار الأجانب في الجنيحة بواسطة التجارة مع وادي النيل .

وهكذا في البداية استمر الاستهلاك مقصور لاستيراد النخب السياسية وانها لا تزال تعتمد على مناصبهم لتوفير الأساس لمستوى عالي من المعيشة . السلطان وبعض من *furcha* أيضاً يستثمرون في التجارة والتي تمنحهم مصادر مستقلة من الدخل . أصبح هذا ينطبق بشكل خاص في فترة ما بعد الحرب عندما قدمت زيادة التجارة في دار مساليت العديد من الفرص لرجال الأعمال للاستفادة من الربح ومع ذلك في هذا الوقت كان هناك آخرون شاركوا في هذه التجارة بما في ذلك المساليت وغير المساليت دون موقف سياسي . بنوا حتى المدن الصغيرة من دار كمراكز تجارية في وسط بين سكان

الريف والجنينة وهكذا التجار فاقت النخبة السياسية .
جاءت البضائع عالية الجودة لتستهلك من قبل العوام
الغنية والاجانب وحتى من قبل عامة الناس ولو بكميات
صغيرة وبالتالي, انهيار الاختلاف والتميز الرمزي بين
العوام والحكام . كما اصبح رأس المال المحدد من الثروة
بدلاً من السيطرة على الناس او الارض , اصبحت وظائف
ال مال و furcha مال اقل اهمية من تراكم رأس المال في
تحديد موقف واحد في هياكل السلطة في دار مساليت .
في اطار السياسة الحالية لتفكيك الادارة الاهلية قد
اتخذت هذه العملية خطوة اخرى . تلك مع رأس المال
سواء كان او لم تكن اعضاء النخبة السياسية لا تزال لديها
ثروة ونفوذ في حين ان اولئك ولكن مع شيء من الحق
الشرعي الانضمام الان الى العوام مالم يحصلوا على
وظيفة في النظام الجديد . في هياكل جديدة للسياسة
الوطنية وهي المجالس الريفية والتعاونيات والمحاكم
والتجار ممثلة تمثيلاً جيداً جنباً الى جنب مع الاعضاء
الاثرياء في النخب القديمة . تعطي المساواة الخاصة بهم
الآن الاعتراف الكامل ؛ في الوقت ينبغي ان يصبح
تفوقهم واضح .

عملية مماثلة قد اتخذت لها مكان على المستوى
المحلي بين العوام . لقد نوقشت اعلاه الوضع النسبي
للرجال واتباع بين المشاركين الذين يشكلون الغالبية

العظمى بين السكان . تم الاشارة الى انه في الماضي كان التأثير على الناس ابتدائي والتأثير الخاص خلال العمل والكرم والصفات الشخصية . وكانت الارض وفيرة وبالتالي التحكم فيها لم يكن اساس المساواة . وكان من بين العوام من أي منطقة بعض الافراد لديها القدرة والرغبة على ان تصبح مؤثرة وان يكون لديها سمعة . لم تكن تستهلك البضائع المستوردة حيث كان هذا فوق مكانهم الاجتماعي لكنها تتمتع ببعض الرضى والنجاح .

يمكن للمرء ان يطمح الى عائلة كبيرة اذا تزود بمخزون سنتين من الدخن والحيوانات لتوفير الحليب والحصان والزبدة والامن والملابس من القماش المحلي في حالة جيدة . اذا كان الشخص من مؤسسي القرية قادراً وسخي للمحتاجين بين الجيران والاقارب يمكن للشخص ان يتوقع الحصول على دعم من العائلة والاصدقاء في المنازعات او الاحتفالات المحلية واحترام المجتمع في مداولات المجموعة . كان هناك بعض الكفالة للفقراء وفي هذا تمجيد نسبي لبعض العوام لأنها يمكن اقامة علاقات

(كعملاء من نوع) مع أولئك الذين كانوا افضل حالاً واستدعاء القيم المشتركة للمساعدات المتبادلة عندما يحتاجون المساعدة .

ارتبط انتشار اقتصاد السوق مع تغيرات جوهرية في هذه الانماط المحلية من عدم المساواة 0 مع تشجيع استيراد البضائع في السوق العام وعودة المهاجرين الذين اعتادوا على مثل هذه السلع فقد فتحت الاحتمالات لاستهلاك جديد مطابق للعوام الافضل حالاً والتي تعتبر بدائل للكرم (مقارنة 82-83: 1947 nadel) مخازن الدخن والحيوانات يمكن بيعها للحصول على السلع الجديدة على الرغم من ان هذا قد قلل ايضاً امن المجتمع . القيمة المساعدة المتبادلة كانت (ولا تزال) في احترام ولكن يبدو ان يكرس في الوقت الحاضر اقل من الثروة للمساعدة بدلاً من الاستهلاك الشخصي (على الرغم من ان هذا سيكون من الصعب للغاية قياسه) .

الفرص الاستثمارية الجديدة لها اهمية اكبر على المدى البعيد . بينما سابقاً كان رغبة المساليت تعتمد على الآخرين في منصبهم تكافؤً عن طريق الاعتبار والهيبة والاحترام. وربما العمل في اطراف العمل الآن يجد من الممكن الاستثمار في مؤسسة تحت سيطرته الخاصة مثل الجمال وماكينة الخياطة ورحلة الى وادي النيل او مشروع تجاري وهذا يعني انه يمكن ان يستثمر في نفسه وليس في المجتمع . اخيراً لان الارض لم تعد وفيرة والقرى لم تعد مستقرة فإنه ليس من الممكن الحصول على موقع من النفوذ المحلي من خلال مسار مؤسس

القرية الموصوفة سابقاً . والذين لهم طموحاً للثروة او المكانة يجب ان تسعوا لرفع انفسهم من حيث اقتصاد السوق الذي هو المهيمن الان .

يتطلب هذا التقرير بعض التعديل . لاتزال هناك المساليت هم الاثرياء في العهود القديمة وفي عينة القرى هناك نوعان من شيوخ لهم حيازات الثروة الحيوانية التى تضاهي اكبر التجار. اوضح لي احد الافراد ذلك بأنه وزوجته كانا لهما حقلين كبيرين وماشية لتحافظ على خصوبتهما ؛ عام بعد آخر يزرعا الدخن والفلول السوداني وأنه فخور بأن يقول ذلك . اذا احتاج للنقد فهو يبيع الزبدة . اكلت عائلته جيداً وعندما سئل عن امداد الدخن قال "الحمد لله" (وهذا جواب غير عادي لمثل هذا السؤال في السودان ولكن انا فيما بعد تحققت من مخازنه التي كانت وافرة وكان لديه سبب وجيه ان يكون ممتناً لخالقه) واعتبر الرجل الاخر شيئاً من البخيل ولكن مع ذلك اكتسب من مجال الثروة الحيوانية من خلال العمل وتحقيق مدخرات على مدى فترة زمنية طويلة . هذان كانت غير عادية ولكن لطريقة جديدة لا للثروة في القرية من خلال التجارة . كما هو موضح اعلاه , يمكن ان تكون التجارة تجارة مربحة جداً بمقاييس القرية وتتركز الثروة الجديدة بين قلة من التجار الصغار . لا تزال هناك سبل لتحقيق المكانة المحلية والنفوذ التي لا تحتاج الى

رأس مال . الدراسة الدينية هي دراسة محترمة والقرويين تعلموا نسبياً وتمتعوا بقدر من الثقة والارتياح الشخصي ان لم يكن الثروة . الحديث سوف يكون حكيم ومقنع في مناقشة جماعية مع المواهب التي لم تفقد قيمتها في النظام الجديد ويكون لديها غناء الطبول وتخمير الجعة والرقص والفكاهة والرفقة . ومع ذلك هناك فرق .

قُدرت قيمة الطموح في النظام القديم و يحصل الشخص على الاحترام في المجتمع من خلال ذلك وكذلك من خلال أي موهبة أخرى . مادام الشخص الان غير معادي للمجتمع ومكافئته لكونه طموحاً (ومحظوظ) في فئة في حد ذاته ؛ اذا يمكن للشخص يمكنه الحصول على بعض المال واستثماره في التجارة امكانية الربح هناك هائلة . ينقسم عالم المال وعالم حب الاختلاط بالآخرين بطريقة تقوض القيم الاجتماعية المحلية ويعزز القيم المادية .

علاوة على ذلك ولئك الذين يحققون نجاح لم يعد من الممكن الافتراض انهم على استعداد لمساعدة زميل قروي بحرية في وقت

الحاجة . والآن قد يعد انه سخاء على تقديم قرض حتى لو كان ذلك يتم تسديدة من قبل المحاصيل او العمل في المستقبل في الحقول المقرضة وتقدر القيمة بالذهب

الى المعدلات ادناه والشخص لا يتوقع المعاملة بالمثل المعمم من النخبة الجديدة ؛ والشخص يتحدث بلغة المعاملة بالمثل من التوازن او المقايضة ولكن حتى ذلك الحين المحددات الصحيحة لاسعار الصرف هي العرض والطلب غير السميئة والنادرة ؛ اولئك الذين لديهم يمكنهم الطلب على معدل عائد مرتفع أو معاملة عادلة تماماً حتى لا تزال تنتظر سخاء .

الفقير اذن غير قادر على النظر الى قبالة الجودة لأكبر قدر من السخاء كما كان الحال سابقاً وليس على الارض . اذا للشخص نقص في الارض او نقص مؤقت من الغذاء والعمل بأجر في الزراعة من الصعب تجنبه . مع حيازات صغيرة يمكن ان يعمل الشخص مع مصدر دخل جيد مثل الابل؛ ومع ذلك فان دائرة الفقر في العمل الزراعي المتصل يجعل هذا الاستحواذ صعب للغاية الفلاح الفقير يجب ان يهمل مزرعته الخاصة للحصول على الغذاء وانه او انها يمكنهما ان يرجوا بالكاد لرفع ما يكفي من الفول السوداني لشراء الابل .

كما يشير جلال الدين الى "وجود الفقر في كل من الحاضر والماضي . الجديد هو ان المجتمعات التقليدية فقدت التوازن والامن العرفي والتي كانت هيبتهم في الماضي " (1978:92) لا يقتصر الامر على الفقير للمساومة من اجل بقائه في المجتمع ككل لأنه لا ينقصنا

كما انهم غير قادرين على توقع حالتهم لتكون مؤقتة وبالتالي تماماً لا يوجد فرق بين ثروة جديدة وثروة قديمة هناك الفرق المهم بين الجديد والقديم هو الفقر . وليس من العجيب ان الهجرة هي جذابة على الرغم من انه من غير المرجح ان يغير الشخص وضعه عندما يكون البديل هو العيش في مستوى الكفاف الذي لا فرار منه في الافق . لقد تم تخصيص مثل هذا الوضع سابقاً للعبيد لكن على الاقل كان لديهم بعض الامن .